www.kassioun.org

1258

الاثنين 29 كانون الأول 2025

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

7,2 مليون: الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة في بداية 2026

[12]

الافتتاحية

«حرامية... حرامية!»

يوم 17 شباط 2011، في سوق الحريقة الدمشقي، وقبل أي تدخلات خارجية، وقبل أي تدفق لمال أو سلاح، وكنتيجة طبيعية وعفوية لتراكم القهر والظلم والغضب، هتفت جموع من السوريين في وجه السلطة وممثليها:

«**حرامية... حرامية**»، وهتفت: «**الشعب السوري ما بينذل**».

هذان الهتافان وحدهما، قادران على تكثيف البرنامج السياسي الكامل الذي كان يعتمل في قلوب السوريين وعقولهم؛ فهما يعبران عن الجانبين الأساسيين من مطالب السوريين وحلمهم: الجانب الاقتصادي الاجتماعي، المعيشي، اللقمة الكريمة في وجه اللصوص الذين يسحبونها من أفواه الناس، والجانب الديمقراطي، أي الحياة الحرة الكريمة بالضد من القمع والتغول الأمني على حريات الناس وكراماتهم.

ورغم مرور 15 عاما، ورغم سقوط سلطة الأسد، فإن هذين الشعارين ما يزالان جوهر مطالب الناس، والمعبر الحقيقي عن وجدانها؛ فالنظام المطلوب إنهاؤه وتغييره تغييرا جذريا هو في جوهره طريقة توزيع الثروة في البلاد، وطريقة إدارتها وتوزيع السلطات فيها.

الانقسام الحقيقي ضمن سورية، كان وما يزال بين «**الحرامية**» و«**المعترين**»؛ حيث «**المعترين**» هم الـ 90 % وأكثر، هم الأكثرية الساحقة المنتمية لكل القوميات والأديان والطوائف، والتي لا ينوبه من ثروة بلادها التي تنتجها بأيديها وبعرقها، إلا النزر اليسير الذي لم يعد يتجاوز 10% من مجمل الثروة، في حين تحوز قلة قليلة تنتمي أيضا لمختلف القوميات والأديان والطوائف على أكثر من 90% من الثروة.

المعركة الحقيقية كانت وما تزال بين «**الحرامية**» وبين «**المعترين**»، ودخلت فيها عبر السنوات أدوات متعددة أخطرها التحريض القومي والطائفي، بوصفهما سلاح الدمار الشامل ضد سورية وأهلها، وضد «**معتريها**» بالدرجة الأولى؛ فأولئك الذين يقومون بالتحريض الطائفي، هم أنفسهم في نهاية المطاف «**الحرامية**»، من كل القوميات والأديان والطوائف؛ لأن تقسيم الناس بعيداً عن مصالحها الحقيقية، يعني تحويلها إلى عسكر ودم مسفوح على مذبح مصالح «أمراء الطوائف» من مختلف الأطراف.

أن تهاجم طائفة من الطوائف، أو قومية من القوميات، معتبراً إياها جماعة قائمة بذاتها متمايزة عن بقية السوريين من كل الجوانب، ولا يجمعها بهم شيء، بدعوى أنك «**وطني**» و «**معاد لإسرائيل**» وتقف ضد التقسيم، فاعلم أنك إنما تخدمُ «**إسرائيل**» بهجومك وتحريضك الطائفي، سواء كنت تعي ذلك، أو دفعك إليه جهل، أو تحريض أعمى.

وبالمثل، أن تهاجم طائفة من الطوائف، أو قومية من القوميات، معتبراً إياها جماعة قائمة بذاتها متمايزة عن بقية السوريين من كل الجوانب، ولا يجمعها بهم شيء، بدعوى أنك «**ضد الإرهاب**» وضد «**الانتهاكات**»، فاعلم أنك إنما تخدم «**إسرائيل**» وتخدم مشروعها، وتخون أبناء وطنك بكافة انتماءاتهم، وتدفع بهم وبنفسك إلى التهلكة.

واقع الحال، أن «**النخب**» المسيطرة التي تتبنى الطروحات الطائفية، جميعها دون استثناء، تخدم في نهاية المطاف مصالح الحرامية من كل الفئات، حتى ولو ظهرت متناحرة متصارعة متعادية، فمشروعها واحد متقاطع تماما مع المشروع «**الإسرائيلي**»، أعلنت ذلك أم أعلنت عكسه، وهو تقسيم البلاد وإنهاؤها وتقسيم شعبها إلى «**رعايا**» منهوبين مُفقرين لـ«**أمراء الطوائف**» وتجار الحرب، الذين ينتمون إلى مختلف الأطراف.

المخرج الوحيد من المستنقع هو إبطال سلاح الطائفية، سلاح التدمير الشامل للبلاد وأهلها، عبر وحدة المعترين ضد الحرامية، الوحدة التي لا مدخل لها إلا مؤتمر وطني عام شامل وكامل الصلاحيات، يضم القوى السياسية والاجتماعية في سورية دون استثناء، وعلى طاولته العلنية، يجري التوافق على مختلف الأمور العالقة، بما فيها شكل الحكم، والدستور، والعلاقة بين المركزية واللامركزية، وبما فيها كيفية إعادة توزيع الثروة لمصلحة المعترين الذين هم أنفسهم الشعب السوري، وإن كان هنالك من «أغيار» فإنما هم الحرامية المنتمون إلى كافة القوميات والأديان والطوائف!

شؤون عمالية

كيف يمكن زيادة الأجور دون ارتفاع الأسعار؟

02

ملف «سورية 2025»

«المعركة المفترضة» في الشمال الشرقي... والإعلام يقلب الصورة!

04

شؤون محلية

المواطن المفقر في معادلة صحية يبدو الجميع فيها رابح سواه!

08

شؤون عربية ودولية

اليمن بؤرة توتر خطرة على الحدود السعودية

17

بصراحة

محرر الشؤون العمالية

العمل النقابي بين الأساسي والتكميلي

قد يبدو نشاط المنظمة العمالية خلال المرحلة السابقة نشاطاً فعالاً مما يوحي للمتابعين بأن العمل النقابي في أحسن حالاته، لكن ذلك ليس صحيحاً فتقييم العمل بنوعه ونتائجه ودرجة أهميته للطبقة العاملة وأولوياتها لا بكمه وحجم التغطية الإعلامية، فمن خلال متابعة نشاط التنظيم النقابي خلال الأسبوعين الفائتين نلاحظ ارتفاعاً ملحوظاً بعدده وفي كل هيئات المنظمة سواء على مستوى الاتحاد العام ومكتبه التنفيذي أو على مستوى الاتحادات المهنية واتحاد المحافظات ومكاتب النقابات. ويمكن القول بأنها شملت عشرات القطاعات والملفات منها ما هو خارجي كاللقاء مع الهيئة العامة للقوى العاملة في الكويت، ومنها ما هو داخلي كافتتاح المشفى العمالي في حمص ومتابعة وضع عمال البناء في القطاع الخاص بحماة وغيرها. ويمكن رصد حجم الاهتمامات بالنشاطات الاجتماعية والثقافية وكثرة الإنجازات الرياضية العمالية، وكل ذلك جيد ويستحق الثناء لو أنه كان تتمة للعمل النقابي الحقيقي المناط بالمنظمة وليس كما هو عليه الآن، فالعمل الوحيد الذي تجيده إدارة التنظيم في هذه المرحلة الانكباب على الملفات والنشاطات المتممة والكماليات بالتوازي مع الابتعاد عن الملفات الأساسية الكبرى والملحة والجوهرية أيضاً، مما يجعل من أي عمل عديم الفائدة وخالياً من الدسم، فالواقع العمالي الكارثي من جوانبه كافة وفي كلا القطاعين العام والخاص يحتاج لبرنامج عمل يضع القضايا الأساسية والأكثر أهمية في رأس حربته، فملف المفصولين وعمال العقود والإنتاج المعطل وهبوط القدرة الشرائية والفقر والبطالة وضعف الأجور، وغيرها من القضايا التي تضغط على عمل وحياة الطبقة العاملة، هي الملفات التي تحتاج للمعالجة بشكل أساسي وبكامل القدرة والاهتمام، خاصة في ظل استمرار الإجراءات والقرارات الحكومية التي تضرب بمصالح وحياة الطبقة العاملة وسائر الطبقات الضعيفة، وهذا بالطبع لا يجعل قضية الرياضة العمالية واللقاءات الخارجية دون قيمة بل على العكس من ذلك فهي ستأخذ قيمتها من خلال وضعها بمكانها الصحيح من حيث الأولوية. حينها فقط لن يظهر ذلك الامتعاض والاعتراض الشديد على عمل المنظمة بل سيرون بتلك النشاطات إيجابية كبيرة، فما أهمية ميدالية ذهبية هنا ولقاء إعلامي هناك إن كانت الطبقة العاملة لا تجد عملاً آمناً وكريماً ولا تحصل على لقمة عيشها ودفء أولادها وأدوية عجائزها؟ لذلك لا بد من التصدي للملفات الأساسية والأولويات العمالية بعيداً عن الاستعراض الصوري والإعلامي كي لا تستمر الفجوة الكبيرة بين مطالب العمال وسلوك المنظمة العمالية بالاتساع، الذي يهدد إذا ما استمر وحدة الحركة النقابية ووجودها الوظيفي.

كيف يمكن زيادة الأجور دون ارتفاع الأسعار؟

مقاربة اقتصادية في ضوء قانون فائض القيمة لكارل ماركس - تَطرح مسألة زيادة الأجور غالباً في الخطاب الرسمي والاقتصادي خطراً مباشراً يؤدي حتماً إلى زيادة الأسعار والتضخم، ويستخدم هذا الطرح لتبرير الجمود في الأجور حتى في ظل تآكل القدرة الشرائية واتساع رقعة الفقر، غير أن هذا الربط بين زيادة الأجور وارتفاع الأسعار ليس قانوناً اقتصادياً مطلقاً بل خيارٌ سياسيٌّ اقتصاديٌّ معيَّن. ويقدِّم قانونَ فائض القيمة «القيمة الزائدة» الذي صاغه ماركس إطاراً تحليلياً يسمح بفهم كيف يمكن رفع الأجور دون تحميل المستهلك عبء ارتفاع الأسعار.

ماهية فائض القيمة في النظرية الماركسية

ينطلق ماركس من تحليل السلعة والعمل في النظام الرأسمالي ويعرف فائض القيمة «القيمة الزائدة» بأنه الفرق بين القيمة التي يخلقها العامل خلال يوم العمل «يمكننا وصفها بأنها قيمة عمله كاملاً» وبين قيمة ذلك الجزء «الضروري اجتماعياً» من عمل العامل «أي الضروري لتجديد قوة عمله». وما الأجر الذي يتقاضاه العامل سوى «السعر» الذي يتقاضاه مقابل قوة عمله.

فالعامل لا يدفع له مقابل كامل قيمة العمل التي ينتجها، بل مقابل جزء منها يكفي لإعادة إنتاج قوة عمله «المعيشة» بينما يستولي صاحب رأس المال على الباقي بوصفه فائض قيمة يتحول إلى ربح وفائدة وريع، أو تراكم رأسمالي.

وبذلك فإن الأجور لا تدفع من سعر السلعة بل من القيمة التي خلقها العامل بنفسه.

تفكيك مقولة أن زيادة الأجور تؤدي حتماً إلى زيادة الأسعار

وفق المنطق الرأسمالي السائد يقال إن رفع الأجور يزيد من تكاليف الإنتاج ما يدفع المنتج إلى رفع الأسعار، لكن هذا المنطق يفترض أمرين غير دقيقين:

أن هامش الربح ثابت ولا يتغير، وأن العامل لا يملك حقاً في فائض القيمة الذي ينتجه، وفي الواقع يمكن زيادة الأجور عبر إعادة توزيع فائض القيمة دون أي تغيير في أسعار السلع، وذلك من خلال تقليص جزء من الأرباح لا عبر تحميل المستهلك الكلفة.

زيادة الأجور عبر تقليص فائض القيمة النسبي

حيث يميز ماركس بين فائض القيمة المطلق الناتج عن إطالة يوم العمل وفائض القيمة النسبي الناتج عن رفع الإنتاجية وتقليل كلفة قوة العمل، في الحالة الثانية يمكن رفع إنتاجية العمل بالتكنولوجيا والتنظيم وتثبيت الأسعار، ثم زيادة حصة العامل من القيمة المنتجة، وبذلك ترتفع الأجور دون أي ضرورة اقتصادية لرفع الأسعار، لأن القيمة المنتجة لم تتغير بل تغيرت طريقة توزيعها.

الأجور والأرباح كعلاقة توزيع لا علاقة تكلفة

من منظور ماركسي الأجر والربح ليسا عنصرين مستقلين، بل طرفان في علاقة توزيع واحدة، فكل زيادة في الأجور تعني بالضرورة نقصاً في الأرباح وكل تضخم في الأرباح يكون على حساب الأجور، وبالتالي فإن السؤال الحقيقي ليس هل تؤدي زيادة الأجور إلى زيادة الأسعار، بل من يتحمل تكلفة تحسين مستوى معيشة العامل، المجتمع أم رأس المال؟!

دور الدولة في إعادة توزيع فائض القيمة

في الاقتصاد السياسي لا تترك مسألة توزيع فائض القيمة للسوق وحده، بل يمكن للدولة عبر التشريع والسياسة العامة أن تفرض حداً أدنى للأجور «يقاس مدى العدالة أو الظلم النسبيّين للحد الأدنى للأجور، على التوالي بمدى تلبيته للحدّ الأدنى لمستوى المعيشة فما فوق، فيكون عادلاً نسبياً، أو بقائه أدنى من الحد الأدنى لمستوى المعيشة، فيعتبر ظالماً ويشتد عسفاً ووحشية كلما انحدر أكثر تحت هذا المستوى». كما يمكن للدولة أن تفرض ضرائب تصاعدية على الأرباح العالية وتضبط هوامش الربح في القطاعات الاحتكارية وتدعم الإنتاج الحقيقي وتدعم الاستهلاك الشعبي للأغلبية الطبقية في المجتمع وليس مجرد الاستهلاك الترفي الفاحش لحفنة أغنياء. وبذلك تتحقق زيادة الأجور كخيار اجتماعي لا كعبء تضخمي.

الواقع السوري وسوء استخدام حجة التضخم

في الواقع السوري تستخدم حجة الخوف من التضخم لتجميد الأجور في حين تترك هوامش ربح دون رقابة حقيقية وترفع الأسعار لأسباب احتكارية ومضاربية، ولا تربط الأجور بالإنتاجية أو سلة المعيشة، وهو ما يجعل التضخم واقعاً حتى دون زيادة أجور، ما يكشف زيف الحجة الاقتصادية المطروحة.

إن زيادة الأجور دون رفع الأسعار ليست مسألة مستحيلة اقتصادياً بل خيارٌ سياسيٌّ واجتماعيّ. ويبين قانون فائض القيمة لكارل ماركس أن الأجور يمكن زيادتها عبر إعادة توزيع القيمة المنتجة وتقليص الأرباح المفرطة وتدخُّل الدولة لضبط علاقات الإنتاج.

حين يقال إنّ زيادة الأجور تؤدي حتماً إلى زيادة الأسعار فإن السؤال الغائب هو لماذا يعد المساس بأرباح رأس المال محرَّماً بينما يعتبر المساس بمعيشة العامل ضرورة؟!

إشكالية الموظفين بعقود سنوية وموسمية في سوريا

تعد الوظيفة العامة أحد أعمدة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وتقوم في جوهرها على مبدأي الاستقرار الوظيفي والمساواة في الحقوق والواجبات، غير أن الواقع الإداري في سوريا أفرز خلال العقود الأخيرة فئة واسعة من العاملين في القطاع العام خارج إطار التثبيت الوظيفي تحت مسميات العقود السنوية والموسمية، وقد تحولت هذه الصيغة التي أقرت أصلاً كحل استثنائي ومؤقت إلى نمط تشغيل دائم مقنَّع أفرز ظلماً قانونياً وإنسانياً متراكماً يتجدد كل عام مع صدور قرار تجديد العقود. فيما يلي دراسة قانونية إدارية في غياب العدالة الوظيفية والاستقرار المهني.

■ ميلاد شوقي

الإطار القانوني للعقود السنوية والموسمية

يستند تشغيل العاملين بعقود سنوية أو موسمية إلى أحكام متفرقة في قانون العاملين الأساسي بالدولة رقم /50/ لعام 2004 وتعديلاته إضافة إلى قرارات وتعليمات تنفيذية، وقد شرع هذا النوع من التعاقد لتغطية:
حاجات مؤقتة أو موسمية أو نقص طارئ في الكادر أو أعمال لا تستدعي التعيين الدائم. إلا أن التطبيق العملي أفرغ هذا التنظيم من مضمونه حيث استخدم التعاقد المؤقت لتغطية وظائف دائمة وأساسية في المرفق العام.

التجديد السنوي وعبارة «حسب الحاجة كإشكالية قانونية»

من أخطر أوجه الظلم الواقع على هؤلاء العاملين هو ربط تجديد عقودهم سنويا بعبارة «حسب الحاجة»، فهذه العبارة تفتقر إلى تعريف قانوني واضح ولا تستند إلى معايير موضوعية قابلة للقياس، ولا تربط بخطط موارد بشرية أو توصيفات وظيفية معتمدة، وبذلك تتحول من أداة تنظيمية إلى سلطة تقديرية مطلقة بيد الإدارة تجعل مصير العامل معلقا بتقدير غير معلن وغير قابل للمساءلة.

قرار التجديد كأداة ضغط إداري ونفسي

عمليا لا ينظر إلى قرار تجديد العقد كإجراء إداري عادي، بل كوسيلة ضغط سنوية تمارس على العامل، حيث يعيش طوال العام في حالة ترقب وخوف من عقد التجديد ويجبر على القبول بأي ظروف عمل خشية فقدان مصدر رزقه، ويمتنع عليه المطالبة بحقوقه أو إبداء رأيه. وهكذا يتحول التجديد من ضمان للاستمرارية إلى سيف مسلط على رقبة العامل يقوّض كرامته المهنية.

الاستمرارية دون تثبيت والتحايل على القانون

من أبلغ صور الظلم أن يجدد عقد العامل لسنوات طويلة متتالية ويؤدي خلالها عملا دائما وجوهريا ثم يعامل قانونيا معاملة المؤقت بلا أي حق مكتسب، فالإدارة من جهة تعترف بالحاجة الفعلية عبر التجديد المستمر، ومن جهة أخرى تنكر هذه الحاجة قانونيا للتهرُّب من التثبيت والضمانات الوظيفية والالتزامات المالية، وهو ما يشكل تحايلاً على القانون ومخالفة لمبدأ حسن النية في العلاقات التعاقدية الإدارية.

غياب الحماية القضائية والضمانات القانونية

بسبب توصيف إنهاء العقود على أنه انتهاء مدة، يحرم العامل من حق الطعن الفعلي بقرار عدم التجديد وإلزام الإدارة بتسبيب قراراها، ويحرم العامل من أي رقابة قضائية حقيقية على تعسف السلطة في قراراتها، فيتحول العامل إلى طرف ضعيف مجرد من أدوات الدفاع، في إخلال واضح بمبدأ المشروعية.

التمييز في الحقوق ومخالفة مبدأ المساواة

يؤدي هذا النمط من التشغيل إلى تمييز غير مشروع داخل المرفق العام، حيث يعمل المتعاقد جنبا إلى جنب مع الموظف المثبت، ويؤدي الواجبات نفسها، لكنه يحرم من العلاوات والترفيعات والتعويضات والتدريب والاستقرار المهني، وهو ما يخالف مبدأ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي ومبدأ المساواة أمام القانون.

هشاشة الوضع الاجتماعي والنفسي

لا تقتصر آثار هذه السياسة على الجانب القانوني بل تمتد إلى البعد الإنساني فهناك قلق دائم يتكرر سنويا وعجز عن تخطيط للحياة الشخصية «زواج، سكن، قروض» وشعور الموظف بالظلم والتهميش.

تحويل الاستثناء إلى قاعدة وتشويه الوظيفة العامة

الأصل أن يكون التعاقد المؤقت استثناءً محدودا بزمن وحاجة طارئة، لكن التوسع في التجديد السنوي حوّل الاستثناء إلى قاعدة، وفرَّغ مبدأ المسابقة من مضمونه، وشوّه مفهوم الوظيفة العامة والاستقرار المؤسسي. إن الظلم الذي يتعرض له الموظفون بعقود سنوية وموسمية، ولا سيما قرارات التجديد السنوي حسب الحاجة، هو ظلم مركب، لأنه قانونيا يعني غياب المعايير والضمانات وإنسانيا هو إبقاء العامل رهينة القلق السنوي ومؤسسيا تشويه للوظيفة العامة، ولا يمكن لأي إصلاح إداري حقيقي أو لأي مشروع قانون خدمة مدنية جديد أن ينجح دون معالجة جذرية وعادلة لهذه الإشكالية.
إن الموظف الذي يجدد عقده سنويا بحجة الحاجة هو موظف دائم في الواقع، مؤقت في القانون، يدفع ثمن هذا التناقض من أمنه وكرامته ومستقبله.

الطبقة العاملة

البرتغال: عمال التوزيع يُضربون

أعلن اتحاد عمال قطاع الخدمات البرتغالي في بيان له عن إضراب عمال قطاعات التجارة والمكاتب والخدمات، وخاصة العاملين في الشركات التابعة لاتحاد شركات التوزيع البرتغالي، يومي 24 كانون الأول، و31 كانون الأول. ويطالب العمال بتعديلات في الأجور، وفرص عمل لائقة، وتقدير مهني، وتدابير تتيح تحقيق توازن أفضل بين الحياة الأسرية والمهنية. وكذلك أفادت نقابتا سيتافا «نقابة عمال الطيران والمطارات» وستها «نقابة عمال المناولة والطيران والمطارات»، أنها تخطط الإضراب يومي 31 الشهر الجاري و1 كانون الثاني المقبل، ويقوم به عمال المناولة الأرضية. في شركة SPdH/Menzies بشأن مستقبل العمال بسبب طرح مناقصات تراخيص المناولة الأرضية. حيث تريد النقابات ضمانات مكتوبة بأن الوظائف ستبقى. ويعمل نحو 3700 عامل في الشركة، سيتأثر نحو 2000 عامل بشكل مباشر بهذا الإجراء.

كينيا عمال قصب السكر يعلقون الإضراب

أعلنت نقابة عمال مزارع قصب السكر تعليق إضرابهم المقرر في 24 كانون الأول مؤقتا. بعد أن أكدت الحكومة دفع جزء من متأخرات الرواتب والمستحقات في اللحظات الأخيرة والتي تقدر بأكثر من 10 مليار شلن كيني، على أن تتم التسوية الكاملة بحلول 20 حزيران القادم. وأفادت النقابة رغم أن هذه الخطوة توفر راحة مؤقتة، إلا أن المظالم القائمة منذ فترة طويلة بشأن الرواتب والمستحقات غير المدفوعة لا تزال قائمة. هذا وقد دعت نقابة عمال مزارع قصب السكر في كينيا إلى هذا الإضراب احتجاجا على التأخيرات في دفع الرواتب، مما أدى إلى معاناة العديد من العمال من ضائقة مالية. وكذلك أكدت نقابة عمال صناعة النفط والغاز من جهتها أنها في حالة تأهب، محذرة من أن عدم الوفاء بالالتزامات قد يؤدي إلى تجدد الإضراب.

تشيلي: عمال شركة كابستون كوبر يستعدون للإضراب

أعلنت النقابة العمالية يوم 12/24 أن عمال منجم مانتوفيردي للنحاس والذهب التابع لشركة كابستون كوبر في تشيلي مستعدون للإضراب في حال فشل المفاوضات للتوصل إلى عقد عمل جديد، والشروع بالإضراب في 29 كانون الأول. النقابة التي تضم ما يقارب 650 عضوا كانت قد رفضت عرضا للعقد في منتصف الشهر الجاري، مما فتح الباب أمام الإضراب. وأضافت النقابة في بيان لها أن الشركة: لم تقدم مقترحات جديدة تسمح بتقدم المفاوضات. وتجري حاليا فترة وساطة حكومية أولية مدتها خمسة أيام، ويمكن تمديدها لخمسة أيام أخرى في حال موافقة الطرفين. تمتلك شركة كابستون كوبر 70% من منجم مانتوفيردي، بينما تمتلك شركة ميتسوبيشي مينيرالز 30%. ومن المتوقع أن يصل انتاج المنجم ما بين 29،000 و32،000 طن متري من كاثودات النحاس في نهاية عام 2025.

نقابة أمريكية تتوصل لاتفاق مع مؤسسة ليجاسي هيلث

توصلت مؤسسة ليجاسي هيلث إلى اتفاق مبدئي بشأن عقد مع مقدمي الرعاية الصحية المتخصصين التابعين لها، والذين يمثلهم اتحاد ممرضي ولاية أوريغون. من المتوقع أن يعود مقدمو الرعاية الصحية المتخصصون إلى العمل في الأسبوع الذي يبدأ في 29 كانون الأول، رهنا بالتصديق على الاتفاق. وعرضت جمعية ممرضات أوريغون الاتفاق المبدئي على أعضاء النقابة للتصويت عليه يوم الجمعة 26 كانون الأول. وفي حال الموافقة عليه، سينهي الإضراب الذي بدأ في 2 كانون الأول. ويتضمن الاتفاق زيادات في الرواتب وجداول رواتب جديدة تنقل عدة أقسام إلى فئات رواتب أعلى. كما ينص على زيادات في الرواتب للعامين المقبلين. ويأتي هذا الاتفاق المبدئي بعد أكثر من 30 جلسة تفاوض ووساطة. وسيستمر إضراب مقدمي الرعاية الصحية المتخصصين حتى ينهي الاتحاد تصويته.

«المعركة المفترضة» في الشمال

مع اقتراب نهاية العام، ومعها انتهاء المهلة الزمنية التي حددها اتفاق 10 آذار لتنفيذ طرفي الاتفاق لالتزاماتهما «علماً أن هنالك قراءات متعددة لا ترى نهاية العام موعداً نهائياً قاطعاً»، تضج وسائل إعلامية عديدة، وخاصة في الفضاء الافتراضي وعبر ما يسمى بالـ«مؤثرين»، بمقولتين متكررتين، الأولى: هي أن هنالك معركة حاسمة قادمة لا ريب في قدومها. الثانية: هي أن تركيا تحضر وتحرض وتدفع وتحشد باتجاه هذه المعركة، في حين تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على ضبط الأتراك ومنعهم من خوض المعركة.

■ مهند دليقان

وظيفة هذه المادة هي تقديم صورة معاكسة تماماً، نزعم أنها هي الصورة الحقيقية، وأن الصورة أعلاه، المقدمة إعلامياً، هي صورة خاطئة تماماً، ومقلوبة 180 درجة.

من المستفيد؟

بعيداً عن ضجيج التصريحات الإعلامية والتجييش والتحريض على وسائل الإعلام والمنصات الرقمية، فلنحاول أن نجيب بهدوء عن السؤال المفتاحي في أي تحليل سياسي موضوعي: «ما الذي يمكن أن يترتب على معركة في الشمال الشرقي السوريمنها ومن نتائجها؟» وللإجابة، علينا أن نبدأ بمحاولة اختصار السياق العام للوحة، وهو سياق شديد التعقيد يتضمن إحداثيات دولية وإقليمية ومحلية، سياسية واقتصادية وعسكرية...إلخ، ضمن بضع نقاط أساسية من الأكثر عمومية، وصولاً إلى الحالة الملموسة للشمال الشرقي السوري، وكالتالي:

: لا يكاد يختلف اثنان، في أن هنالك انقساماً حاداً ضمن النخبة الأمريكية؛ بين تيار ترامب الذي ينحو منحى الانكفاء «وقد تم التعبير بوضوح شديد عن هذه المسألة في استراتيجيته للأمن القومي المنشورة مؤخراً»، وبين تيار آخر يمكن تسميته بالتيار العولمي، الذي يصر على القتال من أجل الحفاظ على هيمنة أمريكية مطلقة باتت من الماضي، ويضع أمامه هدف احتواء كل من الصين وروسيا.

: ورغم ما بين التيارين من تباين وتمايز وتناقض، إلا أنهما متفقان على أنه حتى حين يكون هنالك انكفاء اضطراري في هذه البقعة أو تلك من الكوكب، فينبغي عمل كل ما يمكن عمله كي لا يملأ فراغ الانكفاء الأمريكي صينيا أو روسيا... وهذا الاتفاق ينطبق أفضل انطباق على منطقتنا؛ منطقة «الشرق الأوسط».

: ولأن منطقتنا، ورغم الخراب الذي تعرضت له، قد بدأت بتقديم ملامح نموذج جديد غير مناسب إطلاقاً للأمريكان، فإن ضرورة منع الصين وروسيا من ملء الفراغ، تصبح أكثر إلحاحاً؛ النموذج المقصود يتلخص بأن القوى الإقليمية الأساسية «السعودية، مصر، تركيا، إيـران»، قد باتت تشترك في ثلاث مسائل حيوية:

هنالك عمليات تقارب بيني واسع النطاق، ومطرد، جرت وتجري خلال العقد الأخير، وخلال السنوات الخمس الماضية على وجه الخصوص، تكاد تكون غير مسبوقة تاريخياً؛ إذ كانت هذه الدول متعادية متخاصمة لعقود طويلة.

تتنامى بشكل كبير العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية لكل من هذه الدول مع الصين وروسيا، وبشكل مطرد.

المسألتان السابقتان، هما إلى حد غير قليل، نتيجة مباشرة للمسألة الثالثة المشتركة بين هذه الدول؛ وهي وقوعها تحت تهديد وابتزاز «إسرائيلي» متصاعد «وأمريكي في الخلفية، فليس الأمر بخافٍ على أحد، على الأقل ليس خافياً عن السلطات في تلك الدول». وقد وصل التهديد والابتزاز حد الحديث العلني عن تقسيم هذه الدول على أسس قومية وطائفية، وحتى عن ضم أجزاء منها لـ«إسرائيل»، وليست تصريحات نتنياهو الأخيرة عن تحالف «إسرائيلي/ قبرصي/ يوناني» ضد تركيا، إلا مؤشراً واحداً بين آلاف المؤشرات الأخرى «على سبيل المثال لا الحصر، الموقف «الإسرائيلي» الداعم لإثيوبيا ضد مصر، والاعتراف «الإسرائيلي» مؤخراً بأرض الصومال، أيضاً بالضد من مصر، ناهيك عن الأدوار الإماراتية المشتقة في كل من السودان «ضد مصر» واليمن «ضد السعودية»»...

المؤشرات المختلفة وعلى العكس من قرع طبول الحرب إعلامياً تشير إلى أن اليد العليا ما تزال للتيار الدولي والإقليمي الذي لا مصلحة له في تفجير سورية أو تفجير المنطقة

محصلة هذه المسائل الثلاث، بتطورها الموضوعي المنظور، لا تقف عند احتواء «إسرائيل» فحسب، بل تتعداه إلى احتواء الدور والتأثير الأمريكي في المنطقة، وفتح الباب أمام المشروع الصيني الأضخم «الحزام والطريق»، كي يمر في المنطقة ويصبح جزءاً عضوياً من نهضة قادمة لها.

: في تركيا نفسها، والتي تعيش أوضاعاً شديدة الصعوبة على المستوى الاقتصادي والسياسي الداخلي، وتعيش تهديداً مباشراً يهدف لتفجيرها من الداخل وصولاً لتقسيمها، تكاد تكون عملية السلام التي بدأت بمبادرة عبدالله أوجلان والتي تلقفتها أوساط أساسية ضمن الدولة التركية، تكاد تكون أهم حدث استراتيجي تعيشه، بل وربما واحداً من الأمور الأكثر أهمية على مستوى الإقليم بأسره؛ فالسير باتجاه حل القضية الكردية حلاً ديمقراطياً عادلاً داخل تركيا «حيث الثقل البشري والسياسي الأساسي للشعب الكردي»، سيفتح الباب بالضرورة على حل القضية الكردية في البلدان الثلاثة الأخرى «إيران، العراق، سورية»، ما يعني بالمحصلة، نزع صاعق تفجير هائل طالما تمت الاستفادة منه ضد الشعب الكردي نفسه، وضد شعوب المنطقة بأسرها، ولمصلحة القوى الاستعمارية، ولمصلحة الأنظمة في هذه الدول، والتي كان يناسبها القمع القومي لأنه وفر إمكانيات نهب واستغلال كبرى، ولم يعد يناسبها اليوم لأنها هي نفسها باتت تحت التهديد، ولأن وحدة دولها باتت تحت التهديد، وبات استمرار القمع ثغرة كبرى يمكنها إدخال الأمريكي و«الإسرائيلي» لإنجاز عملية التفجير والتفتيت، وبالتالي بات إغلاق تلك الثغرة ضرورة وجودية،

الشرقي... والإعلام يقلب الصورة!

للدول كدول، وللأنظمة الحاكمة أيضاً؛ في هذا السياق بالذات، يمكن فهم تصريحات أردوغان الأخيرة، التي باتت نغمة ثابتة في كلامه خلال الأشهر الأخيرة، والتي يقول فيها: «نحن الأتراك والعرب والكرد والتركمان والسنة والعلويون شعب واحد نسكن هذه الأرض منذ ألف عام وسنواصل العيش معاً لقرون طويلة في إطار حسن الجوار... نعرف من هم الذين يحاولون تقسيمنا على أساس العِرق أو المذهب وسنظل يقظين إزاء فخاخ تجار الدم والفوضى».

: في حال جرت معركة حقيقية في الشمال الشرقي، فإن دماً كثيراً سيسفك. وسواء تدخلت تركيا بشكل مباشر أم لم تتدخل، فإن عملية السلام ستتوقف لأشهر ولسنوات، وربما سيتم نسفها بالكامل، والعودة إلى وضع أسوأ مما قبلها؛ حيث سيقال للناس «عرباً وكرداً وتركاً وفرساً»: «تفضلوا... هذه تجربة السلام! تجربة فاشلة والحل هو الحرب!». ما يعني أن فرصة السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها، يمكن أن تتحول إلى كارثة انفجارية في كامل المنطقة ابتداء من سورية، بوصفها خاصرة رخوة.

: إذا كانت النخبة الأمريكية منقسمة، فإن النخب في بلداننا أشد انقساماً؛ ويمكن القول دون تردد: إن داخل كل سلطة من السلطات الحاكمة في منطقتنا، بالضرورة، تياراً مرتبطاً عضوياً بالأمريكان وبالغرب، وهذا التيار تراجع حضوره ووزنه خلال السنوات القليلة الماضية تحت تأثير التخريب والتعنت الأمريكي/ «الإسرائيلي» في التعامل مع دول المنطقة، الذي أفرز موضوعياً تياراً آخر يسعى للانعتاق التدريجي من التبعية للأمريكي، الذي لم يعد لديه ما يقدمه لأحد «بحكم وضعه المأزوم والمتراجع اقتصادياً» إلا كف أذى العقوبات والتهديدات العسكرية وغير العسكرية. تفجير الأمور في تركيا على أساس صراع داخلي، ليس مصلحة «إسرائيلية»/ أمريكية فحسب، بل وأيضاً هو مصلحة للتيار المرتبط بالأمريكي.

: وأيضاً ضمن النخب والقيادات الكردية، وأسوة بالنخب في المنطقة بأسرها، هنالك نخب قريبة من الأمريكي، ومصالحها المباشرة مرتبطة باستمرار الصراع. وبالمقابل، هنالك نخب ترى الحل عبر الأخوة بين شعوب المنطقة، وعبر الانعتاق من أي تأثير أمريكي «إسرائيلي»، وهو تيار يتصاعد وزنه وتأثيره بشكل مطرد، وربما واحد من أبرز ممثليه اليوم هو أوجلان نفسه.

: من شأن تفجير الوضع في الشمال الشرقي أن يفجر سورية بأسرها، وأن يرفع بشكل غير مسبوق تاريخياً، احتمالات تقسيمها وإنهائها كوحدة جغرافية سياسية، وهذا يصب في صالح «الإسرائيلي» بطبيعة الحال، ولكن يصب أيضاً في مصالح فئة تجار الحرب الموجودين ضمن مختلف الأطراف السورية، وضمن مختلف «المكونات» القومية والدينية والطائفية، والذين سيعتبرون المعركة نقطة الانطلاق لتأسيس «إماراتهم» المعزولة الضيقة، والفقيرة والمنهوبة والمهيمن عليها أمريكياً/«إسرائيلياً»، ولكن ينوبهم من ذلك أن يتم ترسيمهم «أمراء» باسم هذه الطائفة أو تلك، هذه القومية أو تلك، وتكون لهم صلاحية المشاركة الفاعلة في نهب وقمع «أبناء جلدتهم»!

ليس من الصعب تتبع المصادر الإعلامية التي تنشر الصورة المقلوبة القائلة بأن «أمريكا «حمامة السلام الأكبر في العالم» تسعى لمنع المعركة

وإذاً؟

ضمن الإحداثيات أعلاه، يصبح من المفهوم تماماً، أن صاحب المصلحة في تفجير معركة في الشمال الشرقي السوري، هو بالدرجة الأولى «إسرائيل»، ومعها الولايات المتحدة الأمريكية بتياريها، الانكفائي والعولمي، إضافة إلى تجار الحروب والنخب المرتبطة بالأمريكي.

ويصبح مفهوماً أيضاً، أن المصلحة التركية ليست في الدفع نحو المعركة، وليست حتى في الحياد تجاهها ومراقبتها من بعيد، بل هي بالضبط في منعها، والقيام بكل ما يلزم لمنعها، على العكس تماماً من الأمريكي الذي يمثل دور من يريد منع المعركة، ولكن يدفع بكل ما يلزم لتفجيرها...

هدف الصورة المقلوبة؟

ليس من الصعب تتبع المصادر الإعلامية التي تنشر الصورة المقلوبة القائلة بأن «أمريكا «حمامة السلام الأكبر في العالم» تسعى لمنع المعركة، بمقابل سعي تركيا لإشعالها»؛ هنالك الإعلام الإماراتي والشخصيات المرتبطة به، والإعلام «الإسرائيلي» والأمريكي بطبيعة الحال، إضافة إلى المنابر التحريضية الطائفية والقومية الموجودة عند مختلف الأطراف، والتي تمثل مصالح فئة تجار الحرب، فئة الحرامية، إضافة إلى وباء الكراهية المتحكم به عبر وسائل التخريب الاجتماعي، وخاصة فيسبوك. وهي الفئات نفسها التي سبق أن ذكرنا أنها جميعها تشترك في مصلحة واحدة، هي في نهاية المطاف مصلحة الحرامية الداخليين والخارجيين، وبالضد من مصلحة عموم شعوب المنطقة، بالضد من مصلحة فقرائها... والهدف واضح: الدفع المحموم نحو حصول المعركة عبر محاولة إقناع الأطراف المختلفة أنها قدر لا راد له، وعبر تنمية الكراهية وتعميقها وسد الأبواب بوجه التوافقات السلمية، ونحو نسف مبادرة السلام في تركيا، ونحو إدماء المنطقة بأسرها، والاستثمار بتلك الدماء، مع التبرؤ من المسؤولية المباشرة.

احتمالات المعركة؟

رغم ذلك كله، فإن المؤشرات المختلفة، وعلى العكس من قرع طبول الحرب إعلامياً، تشير إلى أن اليد العليا ما تزال للتيار الدولي والإقليمي الذي لا مصلحة له في تفجير سورية أو تفجير المنطقة، وبالتالي فإن احتمالات المعركة ما تزال منخفضة جداً، ولكن تصفيرها بشكل كامل غير ممكن دون السير بخطوات سريعة باتجاه حل سياسي حقيقي تشاركي في سورية، بعيداً عن الإقصاء، عبر مؤتمر وطني عام شامل وكامل الصلاحيات، وعبر تحقيق الأهداف والتوجهات الأساسية للقرار 2254، بما يمكّن الشعب السوري من تقرير مصيره بنفسه حقاً وفعلاً.

بالتوازي، فإن من الضروري الإسراع أيضاً باستكمال عملية السلام الداخلي في تركيا، لأنها ستحمل آثاراً إيجابية لكل المنطقة، إن اكتملت، وستنزع أكبر صاعق من صواعق التفجير التي زرعها البريطانيون والفرنسيون قبل أكثر من 100 عام، ويسعى الأمريكان و«الإسرائيليون» اليوم للاستفادة منها...

من الدستور إلى الإعلان الدستوري...

ما زال تشكيل «مجلس الشعب» قيد الاستكمال، ومعه يزداد الكلام حول مراجعة المنظومة القانونية القائمة. في الوقت ذاته، ما زال هناك الكثير من عدم الوضوح حول وضع المنظومة القانونية النافذة، ما الذي يجب تعديله أو إلغاؤه، وما علاقة ذلك بتعليق الدستور السابق، وإقرار الإعلان الدستوري الساري، وما هو موقع ما تقوم به السلطة الحالية من القرارات والإجراءات التي تتخذها.

■ أريم عيسى

وتبرز ضرورة مراجعة كل ما سبق، وضمن السياق الحالي والطريقة التي تم فيها استخدام الإعلان الدستوري منذ إقراره في منتصف آذار الماضي، فإن الإعلان الدستوري لا يضع قيوداً على السلطة الحالية، بل إنها تستخدمه كأداة تمنحها مرونة أعلى وحيّزاً من «المرونة الدستورية» لإعادة هندسة المنظومة القانونية بما يخدم مصالحها وتصوراتها ودون أي رقابة حقيقية.

خلفية نظرية مختصرة

يُعتبر الدستور القانون الأعلى في الدولة، أي أنه يعلو على جميع القوانين والتشريعات الأخرى، والتي يجب ألا تخالف المبادئ الواردة في الدستور، وإلا فإنها تُعتبر «غير دستورية». كما يحدد الدستور مصادر التشريع، وشكل نظام الحكم، ويُرسّخ المبادئ الأساسية، ويضمن الحقوق والحريات للمواطنين، ويحدد واجباتهم تجاه الدولة، وواجبات الدولة تجاههم، وينظّم العلاقة بين السلطات الثلاث- التشريعية والتنفيذية والقضائية- ويحدد صلاحيات كل منها. ويعتبر البعض الدستور الوثيقة القانونية التي تجسّد العقد الاجتماعي الذي يمثل إرادة الشعب.

تتم صياغة الدساتير بطرق مختلفة، أبرزها: تشكيل هيئة مختصة- جمعية تأسيسية منتخبة أو لجنة مختصة- تناقش المضامين الدستورية، بطريقة توافقية، وتحولها إلى وثيقة بصياغة قانونية، تُعتبر مسودة دستور إلى أن يتم إقرارها وتدخل حيّز التنفيذ. غالباً ما يتم إقرارها من خلال آلية معينة تعطي المجال للشعب- بشكل مباشر أو غير مباشر- لاتخاذ القرار، حيث يمكن أن يكون ذلك من خلال مجلس تشريعي أو «برلمان» منتخب من الشعب، أو من خلال استفتاء شعبي مباشر.

الإعلان الدستوري

يتم وضع الإعلان الدستوري، وهو وثيقة مؤقتة يتم استخدامها لسدّ فراغ دستوري خلال فترات انتقالية، وعادة تضعه سلطة تسلّمت الحكم، أو استولت على الحكم من سلطة سابقة من خلال انقلاب أو عمل عسكري، أو طريقة أخرى في أعقاب أزمة سياسية، وتقوم السلطة الجديدة بتعليق الدستور السابق. وفي هذه الحالات، تقوم السلطة المؤقتة من خلال قيادتها- رئيس انتقالي، قيادة ثورية، أو جسم حكم انتقالي- بوضع الإعلان الدستوري، والذي يشمل عدداً محدوداً من المواد- أي أنه أقل تفصيلاً من دستور دائم- بهدف تنظيم الدولة ومؤسساتها الانتقالية، وإيصال البلاد إلى حالة استقرار إلى أن يتم إقرار دستور دائم.

بما أن الإعلان الدستوري يشكّل مرجعية مؤقتة وفي الوقت ذاته يمتلك سمواً قانونياً فإنه يصبح المرجعية الأساسية للمنظومة القانونية ويجب تعديل أي نص قانوني يخالفه

عادة، ينظم الإعلان الدستوري السلطات الانتقالية، ويضع المبادئ العامة للحكم، ويضمن بعض الحقوق الأساسية، وبعض المواد المرتبطة بالمرحلة الانتقالية، والأسباب التي أدت إلى التغيير في السلطة. وتكون مدة الإعلان الدستوري محدودة بفترة زمنية تحدد المرحلة الانتقالية. يكون الإعلان الدستوري عاما ومختصرا، ولا توجد فيه الكثير من التفاصيل، حيث إنه لا يحظى بالشرعية الشعبية التي يجب أن يستوفيها الدستور الدائم. ولذلك يمكن فهم الهدف منه من خلال طريقة استخدامه من قبل السلطة التي تضعه: هل فعلاً وضعته للوصول إلى استقرار في البلاد إلى حين إقرار دستور دائم، أم وضعته لتحصل شكليا على الشرعية، ولتقوم بتثبيت الوضع المؤقت وتحويل سلطتها إلى حالة «دائمة».

سورية – لمحة سريعة عن التاريخ الدستوري

لدى سورية تاريخ غني بالتجارب الدستورية، بدأ بدستور المملكة السورية لعام 1920، وشمل هذا التاريخ عدداً من الدساتير أتت في ظروف سياسية مختلفة وتحولات في السلطة، كان لها تأثير كبير على طريقة كتابة وإقرار الدستور، وكذلك تفاوت في مدى احترامه والالتزام به. وأبرز هذه الدساتير، بالإضافة إلى دستور 1920، كانت دساتير 1930، و1950، ودساتير البعث المؤقتة بعد الانفصال، وحتى 1973، ولاحقاً دستور 2012.

كما تغيرت أنظمة الحكم في سورية وبموجبها الدساتير، منذ إعلان الاستقلال في 8 آذار 1920، من البرلماني إلى المختلط الأقرب إلى الرئاسي، والذي كان النظام المعتمد- على الأقل نظرياً- منذ دستور 1973، والذي كان له دورٌ في وضع الأسس لوصول الوضع في سورية إلى ما وصل إليه عند انفجار الأزمة في 2011. حيث رسخ ذلك الدستور، غياب التعددية السياسية وتغول السلطة التنفيذية، وبالأخص الرئاسة، على السلطات الأخرى، والرقابة الأمنية على كل ما يحصل في البلاد.

رغم أنه بموجب دستور 2012 تم إلغاء المادة 8، والتي نصت على أن «حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة»، إلا أن جوهر النظام وصلاحيات الرئاسة المطلقة، والتي مكّنتها من السيطرة على كافة مفاصل الدولة ومؤسساتها، والسلطات التشريعية والقضائية، فعلياً لم تتغير. بكلام آخر، كانت التغييرات في دستور 2012، شكلية ولم تؤدِ إلى أي إصلاح حقيقي، أو إفساح المجال للتغيير الجذري المطلوب.

لن نناقش التاريخ الدستوري السوري في هذه المادة، ولكنه يستحق المراجعة للاستفادة من التجارب المختلفة، وبالأخص في عملية صياغة الدستور.

بعد هروب الأسد في 8 كانون الأول 2024، وبالتحديد في 29 كانون الثاني 2025، أي بعد ما يقارب الشهرين، أعلن الناطق باسم إدارة العمليات العسكرية، ضمن «مؤتمر النصر»، تعيين أحمد الشرع، رئيساً لسورية للمرحلة الانتقالية، وفوضّه بتشكيل مجلس تشريعي.

مقاربة قانونية: هل تغيّر الجوهر؟!

في ذلك المؤتمر، تم كذلك تعليق الدستور السوري لعام 2012، وحل مجلس الشعب، وإيقاف العمل بجميع القوانين الاستثنائية. في 2 آذار 2025، أعلن الشرع، تشكيل لجنة لصياغة إعلان دستوري، والذي في شكله النهائي ضمّ 53 مادة، وتم إقراره، ودخل حيّز التنفيذ في 13 آذار، أي 11 يوما بعد إعلان تشكيل لجنة الصياغة.

سورية – من الدستور إلى الإعلان الدستوري

عند **الانتقال من دستور إلى دستور جديد**، تبقى جميع القوانين السابقة نافذة ما لم تتعارض مع الدستور، ويتم إلغاء القوانين المخالفة للدستور الجديد أو تعديلها بموجبه. هنا يمكن فهم عودة معظم القوانين السورية إلى أربعينيات وخمسينيات وستينيات القرن الماضي، مثلاً: قانون العقوبات السوري لعام 1949، وقانون الجنسية السورية لعام 1969، مع بعض التعديلات التي تم إقرارها لاحقا لبعض المواد في هذه القوانين وغيرها.

عند **الانتقال من دستور إلى إعلان دستوري**، تبقى جميع القوانين السابقة نافذة إلى أن يتم تعديلها أو إلغاؤها، ولكنها لا تُعتبر ملغاة إلا في حال تم إقرار ذلك بشكل واضح، أو تم وضع مبادئ معينة في الإعلان الدستوري، بموجبها تصبح القوانين النافذة مخالفة للوثيقة الدستورية، ولا يمكن إبطال جميع القوانين السابقة، لأن الإعلان الدستوري بطبيعته غير مفصّل، ولا يمكن أن يعطي أساسا كافيا لإنتاج نظام قانوني متكامل. ولذلك، فإن الخطر الأساسي في الإعلان الدستوري هو القدرة على إعادة إنتاج النظام القانوني السابق تحت غطاء المرحلة الانتقالية، وبموجب إعلان دستوري تم وضعه من قبل سلطة استولت على السلطة وأزاحت سلطة من المفترض أنها معادية لها.

في الحالة السورية الراهنة، لا يوجد في الإعلان الدستوري ما يمكن أن يشكّل أساسا لتغيير بعض التشريعات، وتكاد تكون المادة 12«2» الوحيدة التي يمكن استخدامها لإحداث أي تغيير حقيقي في القوانين على أساس الإعلان الدستوري، ووفق تلك المادة، «تُعدّ جميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها الجمهورية العربية السورية جزءاً لا يتجزأ من هذا الإعلان الدستوري». ولكن بموجب الإعلان الدستوري يمكن إبقاء بعض التشريعات التمييزية، وإبقاء المنظومة الأمنية، دون أي مساءلة أو محاسبة أو ضوابط لعملها– وإن تغيّر شكلها وهيكلها.

كما يفتقر الإعلان الدستوري إلى تحديد كيفية تشكيل محكمة دستورية مستقلة، أو ضمانات حقيقية لاستقلالية القضاء، أو وضع آليات واضحة لإلغاء القوانين القمعية والتمييزية. وفي حال عدم وجود آليات واضحة لإلغاء القوانين، فإن ذلك يعني أيضا عدم وجود آليات واضحة أو ضوابط لإقرار أو سنّ قوانين جديدة، وإحداث تغييرات جذرية في المنظومة القانونية، وبالأخص في حالة عدم وجود محكمة دستورية أو جهة مستقلة عن السلطة التنفيذية لديها صلاحية الرقابة على دستورية القوانين.

السلطة التنفيذية وضعت من خلال الإعلان الدستوري مساحةً رمادية لا توجد فيها رقابة حقيقية من خلال محكمة دستورية مستقلة

المادة 30 من الإعلان الدستوري تنص على مهام مجلس الشعب، والتي تشمل «اقتراح القوانين وإقرارها» و«تعديل أو إلغاء القوانين السابقة»، إلا أن هناك عددا من الإشكاليات، ومنها أن مجلس الشعب لم يتم انتخابه من قبل الشعب، بل تم تشكيله من خلال اختيار أعضائه بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل رئيس المرحلة الانتقالية، أي أنه ليس مجلسا تشريعيا تمثيليا. في هذه الحالة، يجب تحديد المجالات التي يمكن لمجلس تشريعي بهذا الشكل النظر فيها فيما يتعلق بالمنظومة القانونية، بالأخص في ظل عدم وجود شرعية تمثيلية له.

كذلك، بما أن الإعلان الدستوري يشكّل مرجعية مؤقتة، وفي الوقت ذاته يمتلك سموا قانونيا، فإنه يصبح المرجعية الأساسية للمنظومة القانونية، ويجب تعديل أي نص قانوني يخالفه، ولكنه يفتقر للتفاصيل اللازمة لإحداث تغييرات حقيقية في القوانين.

ربطاً بالدستور السابق، عند تعليقه، يتم تعليق سموه في المنظومة القانونية، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة إلغاء القوانين التي تم سنها، أو إبقاؤها استنادا إليه، أي أنها تبقى نافذة وإن تم تعليق الدستور الذي استندت إليه في «دستوريتها»، والطريقة الوحيدة لتغييرها هي في حال تمت معالجتها بشكل صريح ومن خلال نصوص صريحة في الإعلان الدستوري.

هذا غير متوفر في كثير من المواد في الإعلان الدستوري الحالي، وبالأخص أنه لا توجد آليات رقابية أو معايير للطعن بدستورية القوانين سواء بشكلها القائم أو في حال تغييرها من قبل مجلس الشعب الجاري تشكيله.

بكلام آخر، السلطة اليوم تستخدم الإعلان الدستوري لخدمة مصالحها من خلال التالي: السلطة التنفيذية وضعت من خلال الإعلان الدستوري مساحة رمادية لا توجد فيها رقابة حقيقية من خلال محكمة دستورية مستقلة، أو مجلس تشريعي حقيقي.

القدرة على تعديل قوانين أساسية وإحداث تغييرات جذرية– إدارية، اقتصادية / مالية، أمنية– دون نقاش عام، أو رقابة من خلال جسم مستقل، أو ذي شرعية تمثيلية حقيقية، وذلك بموجب «الضرورة» و«تحقيق الاستقرار»، ما يعني أنه على الرغم من أن الإعلان الدستوري ينص على الفصل بين السلطات، فإن الممارسة تفرغه من ذلك المضمون.

القدرة على الحفاظ على القوانين التي تخدم السلطة، بما أنها تبقى نافذة ما لم تكن مخالفة بشكل صريح للإعلان الدستوري.

بما أن الإعلان الدستوري يفتقر إلى الكثير من التفاصيل التي يمكن بموجبها إلغاء القوانين القمعية، فإنه فعلياً أداة في يد أي سلطة لإدارة القوانين ذاتها وإعادة هندستها بشكل مناسب لتحقيق مصالحها دون المساس بجوهرها ذي التأثير القمعي، وبالتحديد بطريقة لا تغيّر آثارها على الشعب والمجتمع.

المواطن المفقر في معادلة صحية يبدو الجميع فيها رابحاً سواه!

الرعاية والعناية الصحية التي تقدمها الدولة لمواطنيها تعتبر من أهم معايير قياس تطورها، كتعبير وترجمة عملية عن احترامها لمواطنيها واهتمامها بسلامتهم وحقوقهم وكرامتهم، وهذا ما لا تجده بكل أسف في سورية، التي تعاني فيها الغالبية المفقرة من أوضاع اقتصادية ومعيشية خانقة مع تدني بمستوى الخدمات الصحية وارتفاع تكاليفها، بسبب فشل السياسات الاقتصادية في حماية معيشة المواطن واستمرار السعي الحكومي إلى سحب الدور الرعائي للدولة في المشافي والمستوصفات العامة والخدمات التي تقدمها، مما دفع المفقرين لاستشارة الصيدلاني عند المرض بدلاً من زيارة الطبيب، واللجوء إلى الإنترنت للتشخيص ومعرفة العلاج، أمام تكلفة «كشفية» طبية لا ترحم، وما يترتب بعدها من فواتير مكلفة!

■ رهف ونوس

المرض «كارثة»

المرض واقع أليم ورحلة العلاج باتت رحلة مريرة، فزيارة الطبيب أصبحت هما كبيرا يضاف إلى قائمة الهموم المعيشية للمواطن، فأجور المعاينات الطبية تشهد ارتفاعا مستمرا في ظل غياب الرقابة وزيادة معدلات الاستغلال من قبل بعض ضعاف النفوس من الأطباء الذين تناسوا جوهر مهنتهم الإنسانية. فأجور المعاينة أو الكشفية متباينة وغير مسقوفة، وهي لم تعد ترتبط بشهرة الطبيب باختصاصه أو بسنوات خبرته، ولا بالمنطقة، فحتى الطبيب حديث التخصص والذي لا يزال في بداياته يتحكم بالتسعيرة كما يناسبه، وكلٌ حسب تقديره لتختلف الكشفية من طبيب إلى آخر، ومن مكان لآخر، ولتتحول مهنة الطب إلى تجارة يجب أن تكون مربحة، ليكسب التاجر «الطبيب» الصفقة «وحلال ع الشاطر»! فالمعاينات لدى الأطباء الأخصائيين تبدأ من 75 ألف ليرة، وتتجاوز لدى البعض 250 ألف ليرة، وتصل إلى عتبة 500 ألف ليرة عند بعض الاختصاصات النادرة، دون الحديث عن فاتورة الوصفة الدوائية والتحاليل الطبية المطلوبة والصور الشعاعية اللازمة لتشخيص الحالة وتحديد العلاج، وما إلى ذلك من تكاليف مضافة «نار كاوية»، وهي بمجملها تكاليف يعجز الراتب المحدود لموظف حكومي عن تغطيتها، ليصبح مجرد التفكير بعلاج أي مرض مؤلم، والمواطن المفقر وحده يدفع ثمن هذه الفوضى!

الندرة، تزيد الطين بِلّة!

هجرة الأطباء والكفاءات والخبرات لم يكن موضوعا نسبيا ومحدودا خلال سنوات الحرب وإلى يومنا، فتفاقم هذه الظاهرة وتداعياتها يلمسها السوريون بصورة مأساوية.

فسورية لم تستطع الحفاظ على كوادرها المؤهلة خلال سنوات الحرب وبسبب السياسات «التطفيشية»، المستمرة حتى تاريخه، بالإضافة إلى هشاشة وتراجع القطاع الصحي، وهذا لا يعني خسارة المهارات والخبرات فقط، فالنتيجة هي ندرة الأطباء الأكفاء وخاصة في بعض الاختصاصات النوعية، وبالتالي من الطبيعي أن تكون تسعيرة المعاينة لدى هؤلاء بما يليق بالندرة، وما على المريض بهذه الحالة إلا أن يستغني عمًّا في جيبه مضطرا، تاركا ما تبقى من صحته، المتدهورة أساسا، عرضة للاستغلال!

الأزمة أعمق

ضيق الحال والفقر، ارتفاع الأسعار والجشع والاستغلال، وأسباب عديدة أخرى، وضعت الأسرة السورية أمام مفترق طرق أحلاها مُر، ليكابر الجميع على صحته!

هذا الواقع ليس سوى مؤشر لمنظومة صحية متهالكة من تراكم الأزمات وكثرة المشكلات المزمنة، وخاصة في القطاع الصحي العام، التي تخطت سوء الخدمة ونقص المستلزمات والمواد الأساسية، مرورا بنقص الكوادر الطبية كما ونوعا، وصولا إلى سوء التشخيص مع كل مصائبه، مما جعل القطاع الصحي العام مجرد هياكل إسمنتية تفتقر إلى أدنى المقومات والخدمات الآمنة للمفقرين، الذين أصبحوا تحت رحمة واستغلال القطاع الخاص دون ضوابط.

والمطلوب بالحد الأدنى تحرك جدي وعاجل من وزارة الصحة ونقابة الأطباء لوضع تسعيرة ملزمة وعادلة للمعاينة، والأهم توجه حكومي جاد للنهوض بالقطاع الصحي العام، واستعادة دور الدولة للقيام بمسؤولياتها تجاه حماية المواطن وصحته.

فالصحة ليست سلعة، والمريض ليس زبونا.

فمتى تنتهي معاناة المواطن «الضحية» في معادلة يبدو أن الجميع فيها رابح سواه؟!

التعليم «المجاني» يكسر الظهر!

تشهد بعض المدارس الحكومية توسعاً في ظاهرة الدروس المسائية المدفوعة، حيث تتحول المدارس تدريجياً إلى ساحة لتقديم خدمات تعليمية مدفوعة الأجر خارج أوقات الدوام الرسمي.

ولعل أخطر ما في هذه الظاهرة هو غياب التنظيم والرقابة. فالأسعار تتفاوت بين مدرسة وأخرى، مع غياب شبه كامل لوزارة التربية والمديريات التابعة لها.

رسوم كثيرة وغياب للرقابة!

ورغم أن رسوم الدروس المسائية لا تعد باهظة بحد ذاتها، فهي تتراوح ما بين 275 إلى 300 ألف ليرة سنوياً، إلا أنها بالإضافة إلى ما يتكبده الأهالي من مصاريف أخرى، مثل الكتب المدرسية والدفاتر والأقلام والحقائب، تجعل من التعليم عبئاً كبيراً.

كما باتت التكاليف تشمل رسوماً إضافية غير محددة المعالم. فالأهالي يجدون أنفسهم مضطرين لدفع ثمن أوراق المذاكرات، والتي تتراوح تكلفتها بين 3000 و5000 ليرة مرتين أو أكثر في كل فصل دراسي. بالإضافة إلى رسوم «تعاون ونشاط» والتي كانت تُدفع بشكل نظامي عبر مبلغ مسقوف ورمزي تحدده الوزارة، أما الآن فكل مدرسة تُحدد السعر بما يناسبها على ما يبدو ومن دون ضوابط، حيث تصل قيمة هذه الرسوم في بعض المدارس إلى 15 ألف ليرة.

هذه التكاليف، والتي تبدو صغيرة في ظاهرها، تتحول إلى عبء مالي كبير على المدى الطويل بمجموعها، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها غالبية الأسر.

بينما يفسح غياب الرقابة المجال أمام ممارسات قد تستغل حاجة الأهالي لتقديم أفضل تعليم لأبنائهم. فعدم وجود تسعيرة موحدة أو آلية واضحة لتحديد هذه الرسوم، يجعل الأهالي عرضة لتقديرات عشوائية قد تهدف إلى تحقيق مكاسب مادية على حساب جودة التعليم.

الإشكاليات التربوية

تجتمع عوامل عدة تؤدي إلى ضعف استيعاب الطلاب للمواد الدراسية خلال ساعات الدوام، منها المنهاج الدراسي المكثف، ونقص الكوادر التعليمية، واكتظاظ الصفوف، وغياب التجهيزات اللازمة. ويدفع هذا القصور بالأهل إلى البحث عن حلول بديلة، لتأتي الدروس المسائية المدفوعة وتسد النقص كما يفترض بها.

إلا أن استمرار هذا الوضع يهدد بتحويل التعليم من حق مجاني ومتاح للجميع إلى سلعة تخضع لقدرة الأهل المالية. كما من شأنه أن يخلق تفاوتاً في المستوى التعليمي بين الطلاب.

ضبط السياسات التربوية

من واجب الوزارة إصدار تعليمات واضحة تنظم أي أنشطة تعليمية في المدارس الحكومية، وتضع ضوابط صارمة لمنع استغلال الطلاب وأولياء الأمور. بالإضافة إلى توفير المستلزمات التعليمية الأساسية، مثل أوراق المذاكرات، بدون تحميل تكلفتها على الأهالي.

فانتشار وتوسع ظاهرة التعليم المدفوع داخل المدارس الحكومية، يمهد الطريق لتحويل التعليم كله من حق مجاني لجميع الطلاب إلى خدمة مأجورة. وهذا لا يؤثر على العدالة وتكافؤ الفرص فقط في الحصول على التعليم، بل يهدد مبدأ المساواة في الفرص التعليمية الذي يفترض أن تضمنه الدولة.

الحمضيات، موسم جديد تحت وطأة السياسات المجحفة بحق المزارع والمستهلك لصالح حيتان الأرباح...!

مع أولى لحظات جني محصول الحمضيات، كان يأمل مزارعوه بخيره وبركته، إنتاجاً وفيراً وعائداً مالياً يغطي تكاليفه المرتفعة، وربحاً مجزياً يعوض تعبهم طيلة العام، بعد أعوام من ظلم السياسات الحكومية المتعاقبة لضرب الموسم وتحقيق مصلحة شريحة النهب والفساد والقائمين على عمليات التسويق والاستيراد والتصدير على حساب حرق المواطن «المنتج والمستهلك» على حد سواء، لكن على ما يبدو هذا الموسم لا يختلف كثيراً وإن اختلفت الحكومة، فعقلية السياسات المجحفة متجذرة وثابتة على مر العقود!

■ رشا عيد

السعر يأكل الربح والتكلفة

معاناة المزارع تبدأ من فقده كل أشكال الدعم الحكومي لمستلزمات الإنتاج، من تأمين الأسمدة والمبيدات والمحروقات بأسعارها المرتفعة، إلى ما يواجهه المحصول من متغيرات جوية وعوامل مناخية، ولا تنتهي بجني المحصول وأعبائه، وصولا إلى عملية التسويق التي تضعه أمام خيارات قاسية، فإما يتحمل تكاليف النقل المرتفعة وبيعه مباشرة في السوق فيخسر، أو ينتظر سعرا مناسبا فيتلف محصوله، أو يبيعه بسعر بخس تحت رحمة من لا يرحم من التجار، فلا يغطي تكلفة الإنتاج.

فقد باع أحد المزارعين الكيلو غرام الواحد بسعر يتراوح بين 3500–4000 ل.س من الأرض، وفي مادة سابقة في العدد 1250 تم التوضيح أن تكلفة إنتاج الكيلوغرام من الحمضيات كانت 3500 ل.س، والنتيجة أن هذا المزارع بالكاد غطى تكاليفه مع هامش ربح شبه معدوم، والخسارة بالنسبة إليه كانت مضنية أثقلت كاهله بالديون، لتحبط معها أية آمال بإعادة استثمار أشجاره وأرضه!

منافسة غير عادلة

في كل موسم يتم إغراق الأسواق بكميات كبيرة من الموز المستورد وبأسعار منخفضة مقارنة بأسعار الحمضيات، والغاية من استمرار استيراده بالتوازي مع موسم الحمضيات هو المضاربة، أي استغلال مزارعيه وليس مصلحة المستهلكين، حيث ينتفع بذلك مستوردو الموز ومسوقوه والحلقات الوسيطة، من المورّدين إلى سوق الهال وتجار الجملة والبائعين ليضيف كل طرف ربحه، وهناك خاسر وحيد هو المزارع الذي باع محصوله بسعر بخس، بالإضافة إلى المستهلك المفقر الذي سيشتري بسعر مرتفع.

فقد راوح سعر كيلو البرتقال في الأسواق بين 8000 ووصولا إلى 15000 ل.س، بينما الموز كان بسقف 11000 ل.س.

فلو كانت بالفعل الغاية هي مصلحة المستهلك أو الفلاح، لكان الأجدى إصدار قرار بوقف استيراد الموز في فترة جني وتسويق موسم الحمضيات، علما أن استيراد الموز ساهم بالإضرار بمصلحة مزارعي الموز المحلي أيضا.

لكن ما يجري عمليا هو العكس تماما، فمصالح حيتان التجارة والمال والفساد والمستفيدين لها الأولوية «استيرادا وتصديرا وتهريبا وتحكما بالسوق المحلية»، على حساب الإنتاج الزراعي المحلي، لتقويضه عمليا.

الدولة تتهرب من مسؤوليتها تاريخياً

موسم للحمضيات ليس سوى نموذج لأزمة هيكلية تنهش بالقطاع الزراعي برمته منذ عقود، والمستمرة حتى تاريخه، بسبب غياب السياسات الزراعية المتكاملة التي تعنى بمصلحة المزارعين والمستهلكين والاقتصاد الوطني.

فلا دعم حقيقي للقطاع الزراعي ولعملية الإنتاج ومستلزماتها، ولا أي جهد مبذول يذكر لضبط الأسواق وتحديد هوامش ربح معقولة وعمولات منطقية، ولا حتى إنشاء منافذ تسويقية مباشرة للمحاصيل الاستهلاكية لتضييق الحلقات بين المزارع والسوق، ولتقليل العبء بالمحصلة على المستهلك.

والمطلوب إدارة حكومية تترجم كل ما سبق بحزمة إجراءات جدية وعاجلة، لدعم الإنتاج المحلي وتنظيم الاستيراد لحماية بعض المحاصيل، مع رقابة صارمة للسوق وتسعيرة حكومية داعمة وعادلة للمحاصيل الاستراتيجية، بالإضافة إلى تشجيع تأسيس التعاونيات التسويقية والتصديرية.

غير ذلك سنستمر بخسارة محاصيلنا تباعا، بما في ذلك الاستراتيجية منها، وسيستمر الفلاح باقتلاع أشجاره وهجرة أرضه التي تحولت إلى عبء، بينما الثراء الحقيقي سيذهب إلى جيوب القلة من حيتان الأرباح والناهبين، في مشهد يختصر توحش السياسات الضارة بمصلحة المنتج والمستهلك والاقتصاد الوطني!

تصدير النفط الخام... بين غياب الشفافية وإمكانيات التطوير

أعلنت وزارة الطاقة في 18 من كانون الأول عن طرح مزايدة لبيع 500 ألف برميل من النفط الخام الثقيل، وتُغلَق المزايدة في يوم الثلاثاء 20 كانون الثاني 2026، فيما حددت مدة تنفيذ العقد بـ 30 يوماً من تاريخ إبرام الاتفاق.

■ سلمى صلاح

وفي ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة يبدو قرار تصدير النفط الخام الثقيل خياراً مغرياً؛ فيضمن تدفقات نقدية سريعة ومباشرة، يمكن استخدامها في محاولة تثبيت الاستقرار المالي على المدى القصير.

ويمثل استغلال مادة تصعب معالجتها محليا في الظرف الراهن، دافعا آخر يدعم قرار التصدير، فمصفاتا حمص وبانياس تعملان بنسبة أقل من 50% من طاقتهما، ولا سيما أن النفط المطروح بحسب الوزارة غير مناسب للمعالجة في مصافيها.

مع ذلك، تفتقر عملية البيع إلى الشفافية المطلوبة فيما يتعلق بشروط المزايدة وآلياتها. فرغم أن المزايدات العلنية يُفترض أن تكون سبيلاً لتحقيق أكبر عائد ممكن للدولة، إلا أن غياب المعايير التي يتم على أساسها اختيار الشركات، ونقص المعلومات حول الشروط التعاقدية، وسعر المبيع، وآليات التسديد، تثير التساؤلات حول نزاهة العملية وفعاليتها. فالشفافية تتجاوز مجرد الإعلان عن فتح باب المزايدات ومن ثم الإعلان عن النتائج، لتشمل الإفصاح عن مراحل العملية كافة.

ويتعاظم هذا القصور بالنظر إلى غياب ربط هذا القرار بخطط استراتيجية لتطوير القطاع التكريري.

فالاكتفاء بتصدير النفط الخام، مهما بلغت كمياته، لا يخدم الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى. ما يجعل من استثمار عائدات التصدير الحالية في تحديث وتطوير القطاع والصناعات البتروكيماوية المحلية أولوية. بما يضمن أن الإيرادات لا تُهدر في سد العجز المالي فحسب، بل توظف بشكل استراتيجي لخلق قيمة مضافة ومستدامة.

نقل مصفاة حمص وآفاق التطوير

الأهم من عملية نقل المصفاة هو تطويرها لتصبح قادرة على التعامل بكفاءة مع النفط الثقيل من حيث الكثافة واللزوجة وارتفاع نسبة الكبريت والمعادن الثقيلة. ما يتطلب استثمارا في تقنيات التكرير المتطورة.

وبمعنى آخر، تحقيق تحول نوعي في الصناعة النفطية، والتوقف بشكل تدريجي عن تصدير النفط الخام والتركيز على تصدير المنتجات النهائية، بعد سد الاحتياجات المحلية منها، والتي تتمتع بقيمة سوقية أعلى وتخلق فرص عمل أكبر وتساهم في تعزيز الناتج المحلي. أي عبر استخدام الإيرادات الآنية لتمويل التطوير المستقبلي، وربط القرارات قصيرة الأمد باستراتيجية صناعية واضحة وطويلة الأجل.

وبالتالي، تحويل قرار تصدير النفط الثقيل من حل «مؤقت» إلى محفز تنموي يساهم في بناء صناعة نفطية متكاملة وقادرة على خلق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الوطني.

فالهدف النهائي يتجاوز تصدير النفط الخام ونقل المصفاة وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية، ويتمثل في السعي نحو خلق حلقة إنتاج متكاملة، تعزز من استقلالية وسيادة الدولة على قطاع الطاقة.

تقرير جديد للأمم المتحدة عن سورية...

الاحتياجات الإنسانية لا تزال بالغة الشدة رغم تراجع العنف

في تقرير جديد صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا»، وقدِّم خلال إحاطة أمام مجلس الأمن الدولي بتاريخ 18 كانون الأول 2025، ورد الآتي: «لا تزال الأوضاع الإنسانية في سورية بالغة الصعوبة، على الرغم من تسجيل تراجع نسبي في مستويات العنف خلال عام 2025».

ويؤكد التقرير أن «ملايين السوريين ما زالوا يعتمدون بشكل مباشر على المساعدات الإنسانية لتأمين احتياجاتهم الأساسية».

أرقام ومعطيات تعكس عمق الأزمة

يشير التقرير إلى أن:

نحو 16,5 مليون شخص، أي ما يقارب ثلثي سكان سورية، لا يزالون بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة تشمل الغذاء، الرعاية الصحية، المياه، الصرف الصحي، والمأوى.

تصل الأمم المتحدة وشركاؤها الإنسانيون إلى نحو 3,4 مليون شخص شهريا، وهو تحسن نسبي مقارنة بالعام السابق، إلا أنه لا يغطي سوى جزء محدود من إجمالي الاحتياجات.

لم يموَّل سوى نحو 30% فقط من خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2025، ما يفرض قيودا كبيرة على نطاق العمليات الإغاثية ويترك ملايين الأشخاص دون دعم كاف.

العودة إلى المناطق الأصلية... واقع هش

ووفق التقرير، عاد أكثر من مليوني نازح داخلي إلى مناطقهم داخل سورية منذ نهاية عام 2024، إضافة إلى عودة أكثر من 1,3 مليون لاجئ من دول الجوار. غير أن الأمم المتحدة تحذر من أن هذه العودة غالبا ما تتم في ظروف صعبة، حيث تعاني مناطق العائدين من دمار واسع في البنية التحتية، ونقص حاد في الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والرعاية الصحية وفرص العمل.

«على الرغم من عودة أعداد متزايدة من السوريين إلى مناطقهم، فإن غياب الخدمات الأساسية واستمرار هشاشة الظروف المعيشية يحدّ من فرص التعافي المستدام»، بحسب ما ورد في إحاطة الأمم المتحدة لمجلس الأمن.

نقص التمويل يهدد الاستجابة الإنسانية

يشدد التقرير على أن تراجع التمويل الدولي يشكل أحد أكبر التحديات أمام العمل الإنساني في سورية، ولا سيما مع دخول فصل الشتاء وازدياد الاحتياجات المتعلقة بالتدفئة والمأوى والغذاء. وتحذر الأمم المتحدة من أن أي تقليص إضافي في التمويل سيؤدي إلى خفض المساعدات المنقذة للحياة، خصوصا للفئات الأكثر ضعفا كالأطفال والنساء وكبار السن.

الاحتياجات الإنسانية لا تزال شديدة

ورغم الانخفاض النسبي في الأعمال القتالية، تؤكد الأمم المتحدة أن الاحتياجات الإنسانية في سورية لا تزال شديدة وحادة، نتيجة تراكم سنوات من النزاع، والانهيار الاقتصادي، وارتفاع معدلات الفقر، واستمرار النزوح الداخلي، إضافة إلى مخاطر الذخائر غير المنفجرة التي تهدد حياة المدنيين بشكل يومي.

الأزمة رهن استتباب عوامل الأمان والاستقرار

في المحصلة، ما يجب التأكيد عليه أن تحسن الأوضاع الإنسانية في سورية لن يكون ممكنا من خلال المساعدات وحدها، مهما بلغت أهميتها في التخفيف من معاناة السكان. فالمعالجة الحقيقية والمستدامة للأزمة الإنسانية تبقى مرهونة باستتباب عوامل الأمان والاستقرار في مختلف أنحاء البلاد.

وذلك لا يمكن أن يتحقق إلا عبر حل سياسي شامل وعادل، يضمن حق السوريين في تقرير مصيرهم بحرية، ويحفظ وحدة سورية وسيادتها واستقلالها أرضا وشعبا، ويهيئ بيئة آمنة تمكن ملايين النازحين واللاجئين من العودة الطوعية والكريمة، وتفتح الطريق أمام التعافي.

وإلى أن يتحقق هذا المسار السياسي، يجب التحذير من أن استمرار غياب الاستقرار، إلى جانب نقص التمويل الدولي، سيُبقي ملايين السوريين عالقين في دائرة الاحتياج الإنساني المزمن، ويطيل أمد واحدة من أكثر الأزمات الإنسانية تعقيدا في العالم.

«المعترين والحرامية...» السوريون بين الجوع والنهب المستمر

لقد تحول الواقع السوري إلى مسرح للجريمة الاقتصادية المنظمة، حيث يعيش المواطنون يومياً تحت وطأة سياسات تجردهم من أبسط حقوقهم في الحياة الكريمة. فجوة هائلة تفصل بين الأجور المتدنية والأسعار الفلكية، فجوة تجعل من الراتب مجرد وهم، ومن الشراء اليومي للغذاء والدواء والمياه عبئاً كابوسياً.

ويزداد الأمر سوءاً حين تتباين الشعارات الحكومية البراقة عن «السوق الحر التنافسي» مع الواقع القاسي الذي يترجمه إنهاء الدعم، والاستمرار في الاستغلال والإفقار الممنهج.

فقد أصبح المواطن السوري عاجزاً عن مواجهة طوفان الأسعار التي تتصاعد بلا توقف، بينما تزداد يد الاستغلال والنهب امتداداً إلى كل شيء، من الخبز إلى المشتقات النفطية، من الكهرباء إلى الاتصالات الخلوية والإنترنت، ومن الأدوية الأساسية إلى وسائل النقل والخدمات اليومية.

في كل زاوية من زوايا الحياة، يتكرر النهب بطرق مباشرة وغير مباشرة، فلا أحد بمنأى عن استنزافه. الفقير يفتقد قوت يومه، والموظف يناضل ليجمع ما يسد رمق أسرته، فيما يزداد أثر السياسات الاقتصادية القاسية التي تُلزم المواطن بدفع ثمن شعار الحرية الاقتصادية الذي يرفعه الآخرون على حساب معيشته.

إنها حرب صامتة تخوضها الحكومة والمحتكرون والمستغلون ضد الشعب المقهور، حربٌ لا تُعلن إلا بارتفاع الأسعار، بانقطاع الخدمات، وبتمدد النهب والاستغلال في كل قطاع وسوق. السوريون اليوم يقفون بين المعترين، الذين يطالبون بحقوقهم، والحرمية، الذين ينهبون قوتهم ويستثمرون معاناتهم في الربح. كل يوم جديد يحمل معه المزيد من الإفقار، المزيد من الحرمان، والمزيد من الإذلال، حتى أصبحت الحياة اليومية معركة بقاء لا مفر منها.

لكن الغضب يتصاعد، والصبر له حدوده. لن يبقى السوريون صامتين أمام هذه السياسات التي تحوّل الحياة إلى كابوس مستمر. لن يسكت شعب يئن تحت وطأة الجوع والغلاء والنهب المنظم، شعب يعرف أن معركته ليست بين بعضه البعض، بل مع «الحرامية» الذين اختاروا أن يحولوا الحياة اليومية إلى مسرح للفساد والنهب والربح بلا رحمة.

لقد حان وقت الغضب المدرك، ووقت المطالبة بالحقوق المسلوبة، ووقت أن يعرف الجميع أن الشعب السوري لم يُخلق ليكون لقمة سائغة لجشع القلة، بل ليعيش بكرامة وعدالة، بعيدا عن الجوع والنهب والفقر القسري الذي لا يرحم.

دمشق تختنق، والسيارات تبتلع الشوارع والأرصفة، فهل من منقذ؟!

وجود المواقف المأجورة التي تحجز جزءاً من الشوارع الرئيسية في العاصمة دمشق، كما السيارات التي اتخذت من الأرصفة مصفات، وحولها المتمادون إلى ملكيات خاصة بوضع عوارض وسلاسل معدنية، وغير ذلك من الأدوات لحجز مساحة لمصلحتهم الخاصة وإن كان ذلك مخالفاً، وما زلنا ننتظر المحافظة لاتخاذ إجراءات حيالها، وكل ذلك ليس بالجديد.

■ منية سليمان

لكن الجديد، تزايد عدد السيارات التي تجوب شوارع المدينة وتلتهم أرصفتها في مشهد بات كابوساً يومياً للمواطنين وسط ازدحام خانق وضجيج متواصل تعاني منه دمشق وسكانها!

فهذا العدد الهائل للسيارات جاء بسبب تدفق السيارات من المحافظات بعد الانفتاح النسبي الذي شهدته مدن البلاد إثر سقوط سلطة الأسد، كذلك بسبب قرار السلطة الجديدة بالسماح باستيراد السيارات دون شروط، في البداية، وبتخفيض الرسوم الجمركية، هذه الخطوة التي أغرقت البلاد بعدد كبير من السيارات، لكن لم تشهد هذه العملية تنظيما حتى جاء الإدراك الحكومي متأخرا في 29 حزيران بإصدار قرار وقف استيراد السيارات المستعملة، مع بعض الاستثناءات، وتحديد شروط استيراد السيارات الجديدة.

والسؤال الذي يفرض نفسه: أما كان الأجدى دراسة القدرة الاستيعابية للمدن وخاصة دمشق ولبنيتها التحتية المتهالكة من شوارع ومرائب ومواقف، قبل أي إجراء؟!

فأمام هذا الواقع عمّت الفوضى وتحول الرصيف من ملاذ آمن للمشاة إلى مرائب للسيارات المتكاثرة، مع تكريس وجود نسق ثان في غالبية الشوارع، مما جعل المواطن يواجه معاناة مضاعفة في البحث عن سبيل آمن يحفظ سلامته وسط بيئة خصبة للتلوث والحوادث، أمام أعين الجهات المعنية صاحبة السياسات الارتجالية التي تفاقم الواقع سوءا.

ليأتي قرار المكتب التنفيذي في المحافظة بتاريخ 2025/10/18، بفرض غرامة مالية قيمتها 400 ألف ل.س كمخالفة لوقوف السيارات على الأرصفة، وهذا القرار على ضرورته ليس كافيا، ويبدو ترقيعيا أمام ضخامة المشكلة.

فرفع قيمة الغرامة لن يكون رادعا كما ادعت المحافظة لأنه لا يخلق مساحات إضافية ولا يعالج جذر الأزمة المتمثلة بعدم التوازن بين عدد السيارات والبنية التحتية للمدينة، وعليه سيبقى الرصيف مباحا قسرا، ولن يعود هكذا لأصحابه!

وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن السوق والشوارع تعاني من تكدس عدد كبير من السيارات القديمة والمتهالكة، هذا الأسطول القديم الذي يعمل على استهلاك كميات كبيرة من الوقود ويلوث البيئة، ناهيك عن تكاليف الصيانة المرتفعة وغير المجدية والمرهقة للمستهلك والدولة، وربما آن أوان تنسيقها وإلزام أصحابها بتسليمها لمعمل حديد حماة، مع فرصة استبدالها بأخرى جديدة مرتبطة بحوافز جمركية.

وهذا طبعا لا ينفي ضرورة العمل على وضع خطة طارئة لتوسيع وتطوير البنية التحتية للطرق والمرائب والأرصفة في دمشق وغيرها من المدن التي تعاني من ضعف ومشكلات في الطرق والشوارع وأرصفة المشاة، بما في ذلك خدمات النقل العام، فعملها بشكل فعال يجذب المواطنين لتقليل الاعتماد على سياراتهم الخاصة.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن المطلوب اليوم كان مطلوبا بالأمس، ويحتاج وقتا وأموالا دون أدنى شك، ولكن الاستمرار بالمماطلة والتأخير، باعتماد سياسة «السين وسوف» سيضاعف التكلفة الاقتصادية والاجتماعية.

فما يجري في دمشق اليوم هو نموذج فاضح عن سوء إدارة الملفات الكبرى وغياب الرؤية التخطيطية طويلة الأمد، والحلول الضرورية ليست ترفا، بل قد تكون منقذا وضرورة للحفاظ على حياة المواطن آمنا وسالما، وإلا ستختنق المدينة إلى الحد الذي لا رجعة فيه.

أطنان النفايات... عبء بيئي يحمل فرصاً واعدة

بات تراكم النفايات جزءاً مؤلماً من حياة السوريين، فمن جهة تشهد الشوارع والأزقة تزايداً يومياً في حجم النفايات، يقابله ثبات، بل وعجز في إدارة أزمة التراكم اليومي.

■ سارة جمال

حيث يبرز الجانب الكمّي من أزمة النفايات جلياً وواضحاً، ويُقدر الإنتاج اليومي في دمشق وريفها فقط بـ 8 آلاف طن. ما يعكس تدفقاً مستمراً للقمامة والنفايات التي تحتاج إلى معالجة فورية. وأي تأخير في عمليات الترحيل، حتى ولو كان بسيطاً، لا يؤدي إلى تراكم النفايات فقط، بل يضاعف من حجم المشكلة.

وبدأت تتحول القضية في عدد من المناطق، وبالأخص في مدن وبلدات ريف دمشق، من أزمة يومية إلى كارثة بيئية وصحية، يصعب احتواؤها أو التخلص منها بفعالية.

يبرز في المقابل الجانب النوعي للمشكلة، والذي يلمسه الناس يومياً، حيث محدودية البنية التحتية والوسائل المستخدمة في جمع ونقل النفايات. أما الأعطال، فحدث ولا حرج، فبحسب ما صرح به عبدو العلوش، مدير النظافة في دمشق، في شهر أيلول عبر إحدى الصحف المحلية، لا يعمل في المحافظة سوى 17 ضاغطة كبيرة من أصل 79، وتبلغ سعة شاحنة القمامة الضاغطة 18 طناً.

وما تمتلكه المحافظة والبلديات من مركبات تقليدية متهالكة، لا تعاني من سعة نقل محدودة فقط، لا تتجاوز 8 أطنان في أحسن الأحوال، بل تواجه أيضاً مشاكل فنية تؤدي إلى تعطلها، مما يزيد من فترة التراكم ويفاقم المشكلة. بالإضافة إلى الكادر البشري المحدود، والذي لا يتجاوز حالياً بحسب العلوش، 2552 عاملاً.

فيما لا تزال المحافظة والبلديات تعمل بنهج الإدارة البيروقراطي والقائم على الترقيع. فهي تستمر باعتماد حلول جزئية ومؤقتة، حيث يتم التركيز على جمع النفايات ونقلها إلى الكسوة، والذي لم يثر غضب واستياء السكان فحسب، بل أطال زمن الرحلة حتى 3 ساعات ونصف ذهاباً وإياباً، ما يعد هدراً للموارد الشحيحة أصلاً.

تحديات وقيود

رغم اللقاء الذي جمع بين وزير الإدارة المحلية وممثلين عن شركة «بيئة» الإماراتية في تشرين الثاني لبحث إمكانية تطوير قطاعات إدارة النفايات. يبقى الفراغ التشريعي عائقاً أساسياً، حيث تغيب الأطر القانونية الواضحة والمحفزات التي تشجع الشركات والأفراد على الانخراط في أنشطة إعادة التدوير. فعلى سبيل المثال، يصطدم مركز إعادة التدوير في داريا بالعديد من المشكلات، من ضمنها منع تصدير المواد المعالجة، رغم شراء النفايات وفرزها بتكاليف عالية، بالإضافة إلى ما وصفه مدير المركز، غيث شربجي، «بالاحتكار المقنّع»، والذي يجعل من بيع المواد داخل سورية حكراً على تجار محددين، وهو ما يعطل نمو القطاع، ويؤدي إلى تشوهات في السوق، تحد من فرص مراكز صغيرة كالذي في داريا من النمو والتطور، وتعيق دخول مستثمرين جدد.

يساهم غياب الدعم الحكومي أيضاً وضعف التخطيط وسوء الإدارة في تحويل المبادرات الفردية إلى جهود متفرقة لا ترقى إلى مستوى الأزمة. فمنذ سنة لم يتم العمل على تخصيص موارد كافية، وزيادة عدد العمال، بالأخص في المناطق المكتظة والتي تعاني من تراكم مستمر، إلى جانب تجاهل أهمية صياغة سياسات وتشريعات فعالة، وضعف التنسيق بين الجهات المعنية، وإقصاء المجتمعات المحلية.

فرص كامنة

إن تحويل قطاع النفايات إلى قطاع اقتصادي مُنتج ومشغل لليد العاملة، لن يحل المشكلة البيئية فحسب، بل سيساهم في تنويع الاقتصاد وتحقيق قيمة مضافة من موارد مهدورة.

وهذا يتطلب نهجاً شاملاً يتجاوز المعالجات الجزئية، ينطوي على التعامل مع الكميات الهائلة من النفايات والتي تُطرح في المكبات، أو تبقى متراكمة في الحاويات وعلى أطرافها، بوصفها مورداً اقتصادياً غير مُستغل.

والأهم أن إدارة النفايات توفر فرص عمل جديدة، بدءاً من جمع النفايات ونقلها، مروراً بمعالجتها وتصنيعها، وصولاً إلى تسويق المنتجات المعاد تدويرها. ما يجعل من هذا القطاع محركاً للتنمية المحلية.

7.2 مليون: الحد الأدنى لتكاليف

مع انتهاء عام 2025، سجّل «مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة» ارتفاعاً في تكاليف جميع الضروريات الأساسية لمعيشة أسرة سورية مكوّنة من خمسة أفراد، حيث بلغ وسطي التكاليف نحو 11,6 مليون ليرة سورية، فيما قدّر الحد الأدنى لتكاليف المعيشة بـ7,258,847 ليرة.
يتوازى هذا الارتفاع مع تدهور متواصل في المستوى المعيشي، ورغم ارتفاع الحد الأدنى للأجور الرسمية بنسبة 200% في منتصف العام، فإنه يظل غير قادر على تلبية سوى ثلاثة أيام تقريباً من حاجة الأسرة للاستهلاك بالحد الأدنى، ما يعكس فجوة شاسعة بين الدخل والإنفاق الضروري.

■ قاسيون

في إطار سعيه المستمر لقياس مستوى تكاليف المعيشة بشكل دقيق وموضوعي، تبنى «مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة»، ابتداءً من عدد جريدة قاسيون رقم 1036، منهجية محددة لحساب الحد الأدنى الضروري لمعيشة أسرة سورية مكونة من خمسة أفراد. تنطلق هذه المنهجية من مقاربة تعتمد سلة الغذاء كمدخل أساسي في تحديد الحد الأدنى من الاحتياجات المعيشية، مستندة إلى معيار حاجة الفرد اليومية إلى نحو 2400 حريرة، يتم الحصول عليها من مصادر غذائية متنوعة ومتوازنة.
لبناء هذا التقدير، يعود المؤشر إلى تصور محدد للوجبة اليومية للفرد، جرى تطويره في «مؤتمر الإبداع والاعتماد على الذات» الذي نظمه الاتحاد العام لنقابات العمال في عام 1987. في حينه، لم يهدف هذا التصور إلى تأمين البقاء الفيزيولوجي للفرد فقط، بل يتعداه إلى توفير الحد الأدنى من الطاقة اللازمة لإعادة إنتاج قوة العمل، ما يعني أن المؤشر لا يُقارب المعيشة من زاوية استهلاكية بحتة، بل يربطها بشكل مباشر بالقدرة على الاستمرار في العمل والإنتاج ضمن دورة الحياة الاقتصادية.
ووفقاً لهذه المنهجية، تُقدر كلفة سلة الغذاء الضروري بنسبة 60% من إجمالي تكاليف المعيشة، بينما تشكل النسبة المتبقية «40%» مجموعة واسعة من الاحتياجات غير الغذائية، تشمل تكاليف السكن والمواصلات والتعليم والرعاية الصحي، واللباس والأدوات المنزلية والاتصالات، وسواها من الجوانب التي تُعد أساسية لضمان مستوى معيشي مستقر.
ما يميز هذه المنهجية هو اتساقها الداخلي وقدرتها على تقديم صورة مركبة وواضحة لتكاليف المعيشة، عبر دمج البعد الغذائي بالحاجات الأخرى وفق منطق نسبي مدروس، يضمن تقديم تقدير دقيق إلى أبعد حد ممكن للحد الأدنى اللازم للحياة في سورية. كما أن اعتماد المؤشر على قاعدة مرجعية وطنية، صيغت في سياق اجتماعي واقتصادي محلي، يمنحه شرعية تحليلية تفتقر إليها العديد من المؤشرات العامة أو المعتمدة على نماذج مستوردة.

الأجور لا تغطي سوى 6,4% من وسطي المعيشة

في نهاية شهر كانون الأول 2025، شهد وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية ارتفاعاً بنحو 235,222 ليرة سورية عن وسطي التكاليف التي سجلها مؤشر قاسيون في نهاية شهر أيلول، حيث انتقلت هذه التكاليف من 11,378,933 ليرة في نهاية أيلول، إلى 11,614,156 ليرة في نهاية كانون الأول «بينما ارتفع الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة بنحو 147,014 ليرة، منتقلاً من 7,111,833 ليرة في نهاية أيلول، إلى 7,258,847 ليرة في نهاية كانون الأول»، أي أن التكاليف ارتفعت فعليا بنسبة قاربت 2,1% خلال ثلاثة أشهر «تشرين أول، وتشرين الثاني، وكانون الأول».
في المقابل، ومع ارتفاع الحد الأدنى الرسمي للأجور في سورية إلى 750 ألف ليرة شهريا، يظل الأجر شديد الهشاشة من حيث قيمته الحقيقية. وبالمقارنة مع وسطي تكاليف معيشة الأسرة كما يُقدّره «مؤشر قاسيون»، فإن هذا الأجر لا يغطي سوى نحو 6,4% فقط من الاحتياجات الأساسية لأسرة مكوّنة من خمسة أفراد، أي نحو ثلاثة أيام من حاجة هذه الأسرة للاستهلاك شهريا بالحد الأدنى.

الارتفاع يطال معظم أسعار الغذاء

ارتفع الحد الأدنى لتكاليف الغذاء الأساسية الشهرية لأسرة من خمسة أفراد من 4,267,100 ليرة في نهاية أيلول إلى 4,355,308 ليرة في نهاية العام. وذلك بالاعتماد على وسطي أسعار مكونات سلة الغذاء في الأسواق الشعبية بالعاصمة دمشق.
حافظ سعر الخبز على نفسه ثابتا، حيث ظلت تكلفة الـ500 غرام الضرورية للفرد يوميا تعادل 1,667 ليرة سورية. وقد انخفضت أسعار اللحوم «اللحوم الحمراء والدجاج» بنحو 8,9%، حيث انخفض سعر الـ75 غرام منها من نحو 11,438 ليرة في نهاية أيلول، إلى نحو 10,425 ليرة في نهاية كانون الأول.
وارتفعت أسعار الحلويات بمقدار 6,1% عن حسابات نهاية أيلول، إذ وصلت تكلفة 112 غرام حلويات ضرورية للفرد يوميا إلى 7,280 ليرة، بينما كانت في نهاية أيلول الماضي 6,860 ليرة. وارتفعت أسعار الجبن بنسبة 4,8%، حيث ارتفع سعر 25 غرام منه من 1,050 ليرة في نهاية أيلول، إلى 1,100 ليرة في نهاية كانون الأول.
على هذا النحو، ارتفعت تكلفة البيض بمقدار 26,7%، حيث انتقلت تكلفة 50 غرام منه يوميا من نحو 833 ليرة في نهاية أيلول، إلى 1,056 ليرة في نهاية كانون الأول. بينما ارتفعت أسعار الخضار بنسبة 40,6%، حيث انتقل سعر 65 غرام منها من 2,400 ليرة في نهاية أيلول، إلى 3,375 في نهاية كانون الأول.
وبينما انخفضت أسعار الفواكه الموسمية بنسبة 2,4%، إذ انتقل سعر 60 غرام منها من 2,800 ليرة في نهاية أيلول، إلى 2,733 ليرة في نهاية كانون الأول، حافظ الأرز على سعره، حيث ظل ثمن 70 غرام منه يوميا ثابتا عند 1,400 ليرة.

الأجر لا يغطي سوى نحو 6.4% فقط من الاحتياجات الأساسية لأسرة مكوّنة من خمسة أفراد

تكاليف الحاجات الأخرى الضرورية: 5,4 مليون

على هذا النحو، ارتفعت تكاليف الحد الأدنى للحاجات الضرورية الأخرى التي تشكل 40% من مجموع تكاليف المعيشة «مثل السكن والمواصلات والتعليم واللباس والصحة وأدوات منزلية واتصالات... وغيره» من 2,844,733 في نهاية أيلول، إلى 2,903,539 في نهاية كانون الأول.

وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية من خمسة أفراد
بين عامي 2024 - 2026
«ألف ليرة سورية»

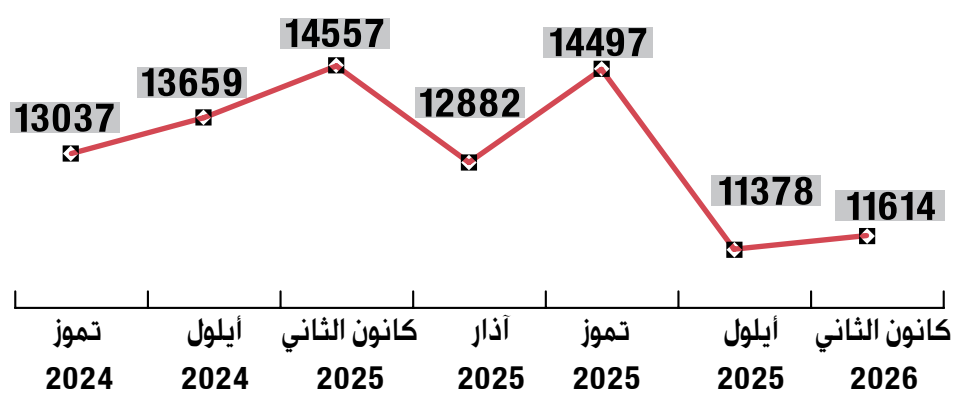

معيشة الأسرة في بداية 2026

%26,7

ارتفعت تكلفة البيض بمقدار 26,7%، حيث انتقلت تكلفة 50 غرام منه يومياً من نحو 833 ليرة في نهاية أيلول، إلى 1,056 ليرة في نهاية كانون الأول

%40,6

ارتفعت أسعار الخضار بنسبة 40,6%، حيث انتقل سعر 65 غرام منها من 2,400 ليرة في نهاية أيلول، إلى 3,375 في نهاية كانون الأول

%2,4

انخفضت أسعار الفواكه الموسمية بنسبة 2,4%، إذ انتقل سعر 60 غرام منها من 2,800 ليرة في نهاية أيلول، إلى 2,733 ليرة في نهاية كانون الأول

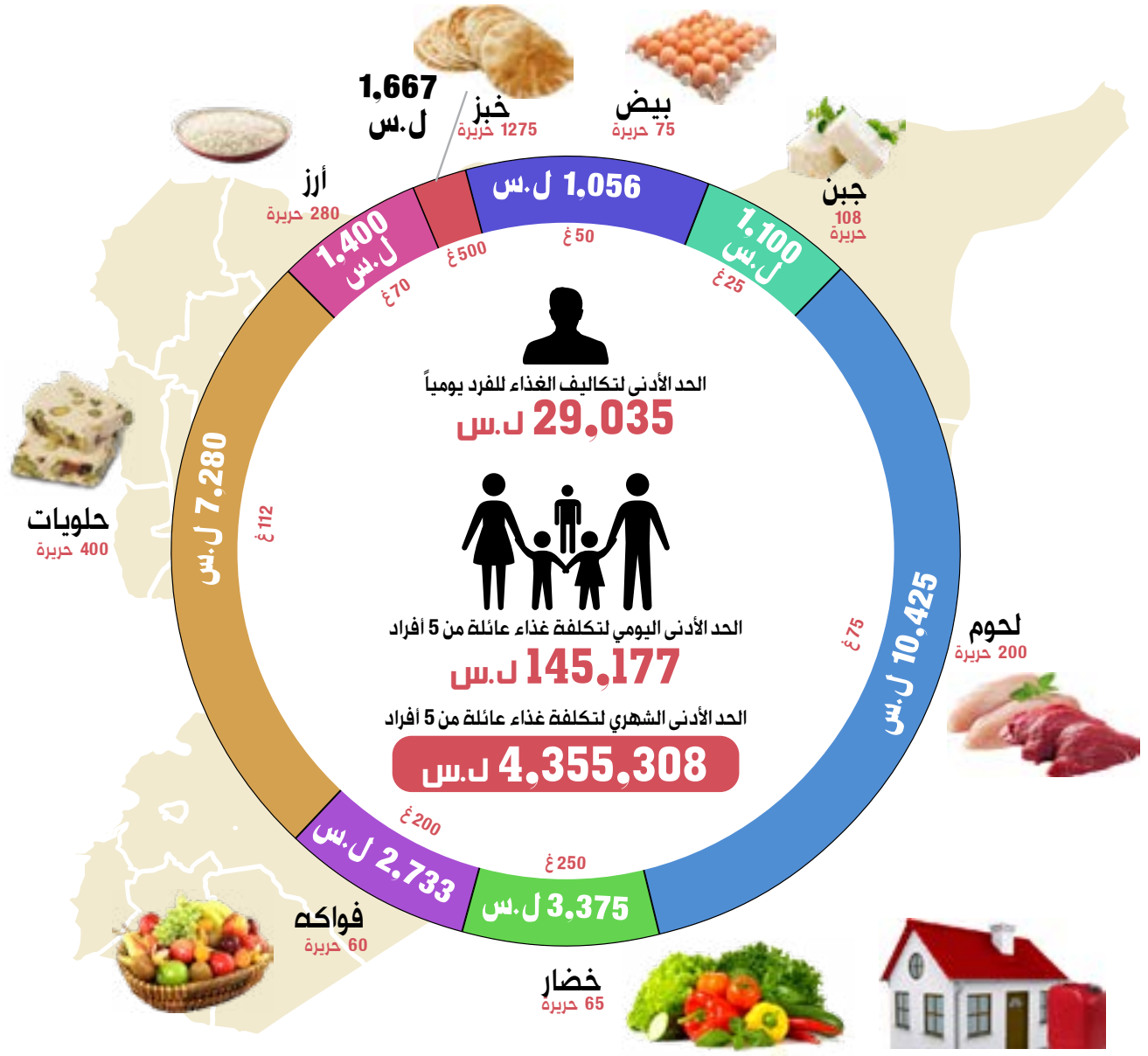

كلفة الحد الأدنى لغذاء العائلة فقط شهرياً مقابل الحد الأدنى للأجور

«بالليرة السورية»

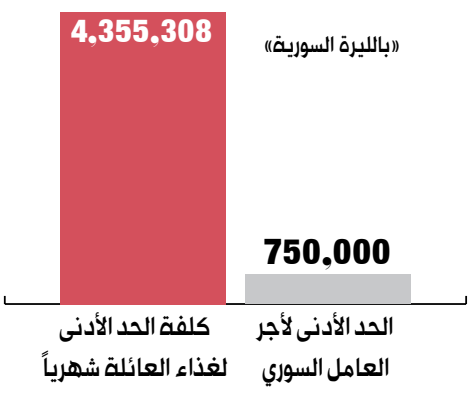

وسطي تكاليف معيشة الأسرة والحد الأدنى للأجور

«بالليرة السورية»

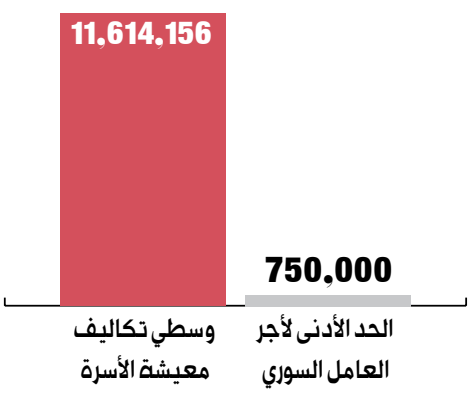

2,903,539 ل.س

هو المبلغ الذي تنفقه الأسرة السورية على الحاجات الضرورية الأخرى للأسرة: تكاليف سكن، ومواصلات، وتعليم، ولباس، وصحة، وأدوات منزلية، واتصالات... وغيرها والتي تبلغ نسبتها 40% من إجمالي تكاليف المعيشة.

7,258,847 ل.س

الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة شهرياً بناءً على الحسبة المذكورة آنفاً، أي على اعتبار أن تكاليف سلة الغذاء تشكل 60% من مجموع تكاليف المعيشة

11,614,156 ل.س

وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية من 5 أفراد شهرياً بناءً على الحسبة المذكورة آنفاً، أي بحساب الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة مضروباً بـ1,6

شنغهاي للتعاون والجنوب العالمي: الربط عبر بنك التنمية الجديد

في مطلع كانون الأول، تم الإعلان عن استثمار إندونيسيا نحو1 مليار دولار أمريكي في «بنك التنمية الجديد»، وذلك بوصفه أول مساهمة لها في إطار الانضمام إلى هذا البنك الذي أنشأته دول بريكس قبل 10 سنوات. وبحسب وزير التنسيق للشؤون الاقتصادية في إندونيسيا، فإن هذا القرار يعكس الدور النشط للجمهورية في تعزيز التعاون بين دول «الجنوب العالمي». وأوضح، أن الانخراط في بنك التنمية الجديد من شأنه توسيع وصول الدولة إلى الأسواق وتعميق التعاون مع أكبر الاقتصادات النامية. وخلال فترة الرئاسة الروسية لمجموعة بريكس عام 2024، تقدمت إندونيسيا بطلب رسمي للانضمام إلى التكتل، ومع1 كانون الثاني 2025 أصبحت دولة عضواً كاملاً في هذا التجمع الدولي.

يقوم بنك التنمية الجديد بتعبئة الموارد لتمويل مشاريع دول «الجنوب العالمي» في مجالات، في مقدمتها، الطاقة النظيفة غير الأحفورية، والبنية التحتية للنقل، وإمدادات المياه، والإسكان والخدمات البلدية، والرعاية الصحية، وحماية البيئة. وفي الوقت نفسه، يقدِّم البنك قروضا بشروط تفضيلية للدول المقترضة، بما في ذلك القروض بالعملات الوطنية لتلك الدول؛ وقد تجاوزت حصة هذه العملات في النشاط الإقراضي للبنك حتى الآن 35 %، ومن المرجّح أن ترتفع أكثر في المستقبل.

الهدف الرئيسي لبنك التنمية الجديد، هو تقليص الفجوة بين إتاحة الموارد المالية واحتياجات الدول الأعضاء المؤسِّسة، إضافة إلى الدول الأخرى التي تُعد مستثمرين محتملين في البنك. ويُشار هنا إلى أن جميع هؤلاء المستثمرين الجدد في بنك التنمية الجديد هم اليوم شركاء في الحوار ضمن أطر «منظمة شنغهاي للتعاون» وبريكس.

وقد بلغت القيمة الإجمالية للقروض التي وافق عليها بنك التنمية الجديد لمشاريع مختلفة قرابة 40 مليار دولار. وتشمل أولويات هذه المشاريع: زيادة قدرات إنتاج الطاقة النظيفة بمقدار 2,4 ألف ميغاواط، وخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنحو 14,7 مليون طن سنوياً، وبناء 35 ألف وحدة سكنية، و43 مدرسة، و1,4 ألف كيلومتر من الأنفاق والقنوات، و40,4 ألف كيلومتر من الطرق. إجمالاً، وافق بنك التنمية الجديد على نحو 120 مشروعاً من هذا النوع، وكان المستفيدون الرئيسيون منها: الصين، والهند، وجنوب أفريقيا.

مشروع نظام النقل الإقليمي السريع

كان الإقليم الوطني للعاصمة الهندية يعاني اختناقاً شديداً بسبب الازدحام المروري. فقد قدّر عدد الركاب اليومي على ممر دلهي– غازي آباد– ميروت بنحو 0,69 مليون شخص، في حين استخدم 63 % من المشاركين في الحركة المرورية بالسيارات الخاصة. وبسبب الاختناقات، كانت الرحلة بين دلهي وميروت في ولاية أوتار براديش تستغرق 3 إلى 4 ساعات. كما أدى النمو السريع في حركة السيارات إلى جعل نيودلهي ومحيطها من أكثر مناطق العالم تلوثا. ومن المتوقع أن تزداد الضغوط على الإقليم الحضري للعاصمة الهندية، إذ يُفترض أن يصبح بحلول عام 2030 أكبر تجمع حضري من حيث عدد السكان في العالم. ويشكّل ذلك تحديا كبيرا ليس فقط لنظام النقل، بل أيضا لأنظمة إمدادات المياه والكهرباء وتوفير السكن وغيرها.

في عام 2020، جرى توقيع اتفاق خصّص بموجبه بنك التنمية الجديد للهند 500 مليون دولار أمريكي لإنشاء نظام نقل إقليمي سريع على ممر دلهي– غازي آباد – ميروت، بطول 82 كيلومترا، منها 62 كيلومترا تحت الأرض. ومن المتوقع أن تقلّص القطارات السريعة زمن الرحلة من دلهي إلى ميروت إلى ساعة واحدة. وفي تشرين الأول 2025، جرى تشغيل أول مقطع من هذا الخط فائق السرعة، الذي يهدف إلى تحسين البنية التحتية والبيئة في الإقليم الحضري للعاصمة الهندية بشكل ملموس.

محطة الغاز الطبيعي المسال

في آذار 2021، وافق بنك التنمية الجديد على تمويل مشروع محطة كبرى في شمال الصين مخصّصة لاستقبال ونقل وتخزين الغاز الطبيعي المسال. واليوم، تلعب هذه المحطة دورا مهما في تزويد السوق الصينية بالغاز الطبيعي المنقول بحرا، بما في ذلك الإمدادات القادمة من روسيا.

كانت البرازيل والهند في صدارة الدول من حيث عدد المشاريع المعتمدة فيما استحوذت المشاريع الهادفة إلى تطوير بنية تحتية للنقل أقل ضرراً بالبيئة على الحصة الأكبر تلتها برامج تحسين إمدادات المياه

ويعدّ خبراء محطة الغاز الطبيعي المسال في تيانجين من أكثر المشاريع أهمية من الناحية البيئية، إذ يرتبط التحول إلى الغاز في الصين باستخدام طاقة أنظف، والتخلي عن الاعتماد التقليدي على الفحم. ومن شأن هذه المحطة الجديدة الإسهام في الحفاظ على استخدام الغاز الطبيعي وزيادته، وبالتالي تحسين البيئة بشكل ملحوظ. وقد جرى تنفيذ المشروع حتى نهاية عام 2025 بنسبة تقارب 70 %.

مشروع الخط السادس لمترو تشينغداو

من بين أكبر المشاريع الأخرى في محفظة بنك التنمية الجديد، مشروع الخط السادس لمترو تشينغداو في الصين، الذي خُصص له 3,237 مليارات يوان. وقد دخلت المرحلة الأولى من هذا الخط الخدمة في نيسان 2024، وحصلت فوراً على جائزة «الرابطة الدولية للأنفاق» في فئة «تكنولوجيا البناء الأخضر للمترو، في ظروف جيولوجية ساحلية معقدة».

يبلغ طول المرحلة الأولى من الخط السادس أكثر من 30 كيلومترا، وتشمل 21 محطة تحت الأرض. وهو أكبر خط مترو في الصين يُنفّذ باستخدام هياكل مسبقة الصنع، وأول خط مترو في تشينغداو يعمل بنظام تحكم آلي كامل. والأهم من ذلك، أن هذا الخط يهدف إلى حل مشكلة الازدحام المتزايد في النقل، التي أصبحت عائقا جديا أمام نمو وتطور منطقة الساحل الغربي الجديدة في مدينة تشينغداو الميناائية الكبرى. فثلاث مناطق اقتصادية سريعة النمو في هذا الجزء من الصين، كانت تفتقر إلى وسائل نقل عام صديقة للبيئة، ما تسبب بمشكلات مرورية ومخاطر بيئية متزايدة نتيجة انبعاثات العوادم.

خلال عامي 2023–2024، وافق بنك التنمية الجديد على تمويل 10 مشاريع بقيمة إجمالية بلغت 2,06 مليار دولار أمريكي. وكانت البرازيل والهند في صدارة الدول من حيث عدد المشاريع المعتمدة، فيما استحوذت المشاريع الهادفة إلى تطوير بنية تحتية للنقل أقل ضررا بالبيئة على الحصة الأكبر، تلتها برامج تحسين إمدادات المياه.

وقال أستاذ الجامعة الأوروبية في مدريد، غييرمو ميغيل روكافورت بيريز: «أجد مشروع الهند «Affordable Finance Piramal Project Housing» مثيراً للاهتمام للغاية، إذ يوفر الوصول إلى السكن عبر قروض ميسّرة ومناسبة للفئات الاجتماعية الهشة، وكذلك المشروع البرازيلي «Sanitation Pará Project Development» الذي يركز على المياه والصرف الصحي. من الواضح أن القوة الدافعة لبنك التنمية الجديد هي دعم التنمية».

ويشير الخبراء إلى ارتفاع نسبة الموافقة على مشاريع بنك التنمية الجديد، التي بلغت 62,5%، ما يعكس جدوى عدد كبير من هذه البرامج في دول بريكس وتماسكها الاقتصادي، وهو ما يؤخذ بعين الاعتبار عند إقرار المشاريع وفق الأولويات.

كما يوجّه بنك التنمية الجديد تمويلاً إلى روسيا. ففي عام 2024، أعلن عن تخصيص 1,2 مليار دولار لمشاريع بنية تحتية في مجالات دعم تطوير النظام القضائي، وتطوير أنظمة إمدادات المياه والصرف الصحي، إضافة إلى مشروعين آخرين يهدفان إلى تطوير البلدات التاريخية الصغيرة، وتعزيز إمكاناتها السياحية. وبالنسبة لروسيا، كما هو الحال مع باقي الدول، فإن التعاون مع بنك التنمية الجديد يعني الوصول إلى موارد مالية طويلة الأجل بشروط أفضل مما هو متاح في السوق التجارية.

وفي تصريح أدلت به رئيسة بنك التنمية الجديد، ديلما روسيف، في سانت بطرسبورغ بتاريخ 18 حزيران 2025، أكدت: أن البنك أصبح «لاعبا استراتيجيا في الأسواق المالية للجنوب العالمي، وقد جرى الاتفاق على توسيع قائمة الدول الأعضاء، وإضافة أعضاء جدد شركاء في البنك». وأوضحت أن «دولتين جرى اختيارهما بالفعل كأعضاء جدد، هما أوزبكستان وكولومبيا، فيما لا تزال دولتان شريكتان في مرحلة المراجعة النهائية، هما إثيوبيا وإندونيسيا».

وبذلك، فإن بنك التنمية الجديد، مع انضمام هذه الدول الأربع «الجديدة»، يعزّز التفاعل ضمن أطر منظمة شنغهاي للتعاون وبريكس والجنوب العالمي عموما، في مواجهة ما يوصف بالإملاءات النيوكولونيالية لما يُسمّى اليوم «الغرب الجماعي» السابق.

بطاقة «تميز...» ومفهوم العدالة المؤسسية

أطلقت وزارة السياحة في بداية كانون الأول الحالي برنامج وبطاقة «تميز»، للعاملين في القطاع العام. وبحسب بيان لجريدة «الوطن»، في 21 من الشهر نفسه، أكدت الوزارة أن حامل هذه البطاقة سيستفيد من عروض شهرية متجددة وخصومات حصرية تصل إلى 50% في قطاعات متعددة من بينها الفنادق والمنتجعات، إضافة إلى عدد من المنشآت الصحية!

■ فرح شرف

ويتم اختيار «المتميزين» وفق معايير أداء «وطنية»، ويوجه في المرحلة الأولى نحو الموظفين الذين حصلوا على تقييم أداء «ممتاز» من الجهة التي يتبع لها الموظف.

وبينما يروج للبرنامج على أنه مبادرة لتحفيز الموظفين وتحسين بيئة العمل، إلا أنه ينطوي على إشكاليات عدة، قد تهدد مبادئ العدالة والمساواة. فالآلية الأولى للتميز تكمن في إنشاء تراتبية وظيفية جديدة، حيث يضع البرنامج تعريفاً للموظف «المتميز» وفق معايير غير واضحة، مما يخلق تلقائياً فئة أخرى «غير متميزة».

ولا يقتصر هذا الفصل على مجرد التصنيف، بل يتعداه إلى تقديم امتيازات مادية ملموسة لفئة دون الأخرى، ما سيعزز الانقسام داخل المؤسسة، ويولد شعوراً بالإحباط وعدم التقدير لدى فئة كبيرة من الموظفين.

كما أن هكذا «بطاقة» تغفل أهمية العمل الجماعي والتكامل بين مختلف الأدوار الوظيفية. فكل موظف، بغض النظر عن درجته أو وصفه الوظيفي، يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة.

الكفاءة أم الولاء؟

وعن الهدف من «المبادرة» قال وزير السياحة مازن الصالحاني «للوطن»: «أنه تحقيق لرؤية رئاسة الجمهورية في بناء دولة مؤسسية تعتمد على الكفاءة والانتماء».

لكن صياغة مصطلحات مثل «الانتماء» بشكل فضفاض، يفتح الباب واسعاً أمام التأويلات الشخصية والقرارات التعسفية. ففي ظل غياب معايير أداء موضوعية وشفافة، تتحول هذه المصطلحات إلى أدوات ربط بين الامتيازات المادية والولاء، وتحويل الولاء إلى سلعة قابلة للمقايضة بحوافز مادية ملموسة. فهل هو انتماء للنظام الحاكم وهياكل السلطة القائمة، أم المؤسسة أو الوطن؟

والأهم أن هذا النوع من «البرامج» قد يصرف الانتباه عن المشاكل الهيكلية في القطاع العام، مثل تدني الرواتب، والفصل التعسفي، ونقص فرص التدريب والتطوير، والبيئة البيروقراطية. وبدلاً من معالجة تأثيرها الذي يطال جميع الموظفين من دون استثناء، يتم اللجوء إلى حلول سطحية تخلق فئة «مميزة».

50% للصحة أيضاً!

يعد تضمين منشآت صحية ضمن برنامج «سياحي» مؤشراً على تسييس الخدمات الصحية. فبدلاً من أن يكون الوصول إلى الرعاية الصحية حقاً للجميع، يصبح مكافأة للولاء، أو امتيازاً.

كما أن تداخل وزارة السياحة مع قطاع الصحة، يعكس مركزية القرار السياسي الذي يطغى على الاعتبارات التقنية والإدارية، ويحول الطبابة إلى جزء من «باقة ترفيهية»، تستخدم كأداة للمكافأة، وبذلك تتحول الحقوق إلى امتيازات.

القطاع الخاص «الخيري»

صرّح الوزير بأن القطاع الخاص أبدى «حسًّا وطنياً عالياً ورغبة صادقة في الإسهام المجتمعي»، فإلى الآن تم الاتفاق مع 70 جهة، وستتوسع الاتفاقات العام القادم لتشمل 300 جهة سياحية واقتصادية وصحية.

إلا أن العلاقة بين القطاع الخاص والعام في مثل هذه البرامج، ليست علاقة «خيرية» أو «مجانية». فالمنشآت الخاصة تسعى عبر هذه البرامج إلى تحقيق مكاسب تتجاوز العوائد المادية المباشرة. وهي أشبه «باستثمار في العلاقات»، يهدف إلى بناء شبكات قوية مع جهاز الدولة، أو الحصول على «ضمانات» للحصول على تسهيلات مستقبلية، وإعفاء من بعض القيود التنظيمية، وحتى أفضلية في المناقصات الحكومية.

كما أن الخصومات الظاهرية قد لا تكون بالضرورة حقيقية على أسعار تنافسية، بل على أسعار مضخمة أساساً. وتشكل هذه الخصومات، ولا سيما في الفنادق والمنتجعات، أداة تسويقية فعالة.

سيمتد «البرنامج» في مراحله اللاحقة ليشمل فئات أخرى هي ذوي الشهداء والمواهب الوطنية، مما يعزز شرعيته الاجتماعية. إلا أن غموض مفاهيم مثل «الانتماء» و«تحسين بيئة العمل» قد يفتح الباب للمحسوبيات والتمييز، خاصة في ظل غياب شفافية المعايير وعدم وضوح آليات تمويل البرنامج على المدى الطويل مع التوسع المخطط.

حيث يمثل «البرنامج» بصورته الحالية و«بطاقة تميز» نموذجاً للتداخل بين السياسات التحفيزية والأجندات السياسية. وبينما قد يحفز الأداء، فإنه يحمل مخاطر تعميق الفجوات داخل القطاع الحكومي واستخدام الموارد العامة «بما فيها الصحة» لمصلحة فئات «مميزة».

أسعار فوضوية ومستهلك ضائع... القرار الأخير للوزارة مجرد خطوة شكلية!

في خطوة قد تبدو إيجابية للوهلة الأولى، أعلنت وزارة الاقتصاد والصناعة السورية بحسب وكالة سانا بتاريخ 26 كانون الأول 2025 عن تشديد العقوبات على المخالفين للإعلان عن الأسعار، لتشمل الغرامات المالية والإغلاق المؤقت للفعاليات التجارية. إذ نص القرار على غرامة مالية للمرة الأولى، والإغلاق لثلاثة أيام عند التكرار، ولسبعة أيام عند المخالفة الثالثة، مع اعتبار التكرار كل ثلاثة أشهر من آخر مخالفة.

لكن، ورغم الإعلان الرسمي عن هذا القرار، يبقى السؤال الأكبر: هل سيشعر المستهلك بأي فرق على أرض الواقع؟

الحقيقة المرة أن المشكلة في الأسواق السورية أعمق بكثير من مجرد الإعلان عن الأسعار.

في ظل الظروف المعيشية الصعبة وارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية، يظل المستهلك عاجزاً أمام فوضى الأسعار التي تختلف من مكان لآخر، ومن محل إلى آخر، وبين المنتجات المحلية والمستوردة.

فالإعلان عن الأسعار وحده لا يكفي إذا لم يكن هناك ضبط لهوامش الربح لكل حلقة تجارية بناءً على تكلفة الإنتاج أو الاستيراد. فمن دون هذا الضبط، يبقى السوق منفلتاً، والتاجر يستغل حاجة المواطن في كل فرصة لرفع الأرباح على حساب المستهلك البائس.

الأمر لا يتوقف عند الأسعار فقط؛ إذ يضاف إلى ذلك غياب الرقابة على مصدر المنتجات وجودتها ومطابقتها للمواصفات، ما يجعل المواطن عرضة للغش التجاري والمنتجات منخفضة الجودة، في وقت أصبحت فيه كل ليرة مهمة.

التركيز على الإعلان عن الأسعار وحده يبدو إجراءً شكلياً لا أكثر، بينما المستهلك يدفع الثمن باهظاً.

إن ما يحتاجه السوق السوري اليوم ليس قرارات شكلية للتظاهر بالرقابة، بل إجراءات حقيقية لحماية المستهلك... وهي تحديد هوامش ربح واضحة، مراقبة الجودة والمواصفات والمصدر، وضبط الأسعار بما يضمن عدالة السوق واستقرارها.

فكل يوم يمر والأسعار تزداد فوضوية، يكون المستهلك السوري هو الخاسر الأكبر، في ظل أوضاع اقتصادية ومعيشية متدهورة لم يعد المواطن فيها يتحمل أي تلاعب إضافي.

إن الإعلان عن الأسعار خطوة بسيطة، لكن الحماية الحقيقية للمستهلك تتطلب أكثر من ذلك بكثير. وإلا فإن كل هذه القرارات ستظل مجرد كلام على الورق لا يترجم إلى حياة أفضل للمواطنين، الذين لم تعد لديهم رفاهية الصبر على الفوضى والغلاء.

تأثير التورّط الأوروبي في حرب أوكرانيا على ميزانية العلوم

تشهد القارة الأوروبية إعادة توجيه استراتيجية كبرى للموارد المالية، مدفوعة بالحرب المستمرة في أوكرانيا وتدهور البيئة الأمنية للقارة بفعل تبعية السلطات الأوروبية لسياسات واشنطن والناتو. بينما تشهد ميزانيات الدفاع تعزيزاً غير مسبوق، يكشف تحليل متعمق للتوقعات الاقتصادية وتقارير الإنفاق الحديثة عن تهديد واضح ومتزايد للتطوير العلمي والتكنولوجي طويل الأجل في أوروبا. إن «حصيدة السلام» التي كانت تمول الابتكار على نطاق واسع، يعاد توجيهها الآن بسرعة نحو الأولويات العسكرية، مما يخلق خطراً كبيراً بإزاحة البحث المدني، وتفاقم الاختلالات الاقتصادية، وتقويض قدرة الاتحاد الأوروبي التنافسية المستقبلية في التقنيات الحرجة.

■ إعداد: د. اسامة دليقان

الواقع المالي الجديد: تعزيز حربي ضخم

تتورط الدول الأوروبية في أكبر زيادة في الإنفاق الحربي منذ نهاية الحرب الباردة، مما يعيد تشكيل المشهد المالي للقارة بشكل جذري، مع التزامات إنفاق غير مسبوقة، حيث التزم الأعضاء الأوروبيون في حلف الناتو برفع الإنفاق الحربي الأساسي إلى 3,5% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2035، وهو ما يتجاوز تريليون يورو. ويظهر توقع أكثر قرباً أن الإنفاق يرتفع من 2,4% من الناتج المحلي الإجمالي اليوم إلى نحو 2,9% بحلول عام 2030، ليصل إلى نحو 800 مليار يورو سنوياً.

دعت حزمة المفوضية الأوروبية «جاهزية 2030» الدول الأعضاء إلى تفعيل «بند الهروب الوطني» الخاص بميثاق الاستقرار والنمو. وهذا يسمح بتجاوز مسارات الإنفاق المالي المتفق عليها مؤقتاً، مع تحديد مرونة مالية إضافية بحد أقصى 1,5% من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق الحربي بين عامي 2025 و2028.

تأتي هذه الطفرة بعد عقود من الميزانيات العسكرية المنخفضة منذ تسعينيات القرن الماضي. وبعد انخفاض الإنفاق الحربي للاتحاد الأوروبي إلى 1,1% من الناتج المحلي الإجمالي في 2014، يشهد الآن تصاعداً حاداً.

وتتنبأ النماذج الاقتصادية الكلية التي تستخدمها المفوضية الأوروبية نفسها بأن طفرة الإنفاق الحربي هذه سيكون لها آثار اقتصادية مختلطة، مع ميزات محددة تنذر بالسوء لميزانية العلوم واسعة النطاق، مع زيادة كبيرة في الدين، وحتى عندما تتحدث عن «مكاسب» محتملة في الناتج المحلي فإنها تصفها بالمتواضعة.

تشير محاكاة نموذج QUEST التابع للمفوضية الأوروبية إلى أن زيادة الإنفاق الحربي بنسبة 1,5% من الناتج المحلي الإجمالي سترفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0,5% فقط فوق خط الأساس بحلول عام 2028، وفي الوقت نفسه تدفع نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي إلى أعلى بمقدار 2%، وهذا يخلق بيئة مالية أكثر ضيقاً لكل الإنفاق غير الحربي.

أليس الإنفاق العسكري فرصة للابتكار التكنولوجي؟

رغم أن التاريخ يشهد على حالات تطوير للعلم والتكنولوجيا بدأت في المجال العسكري ثم انتقلت ليستفاد منها في مجالات مدنية وسلمية. ولكن الإنفاق الأوروبي الحربي الذي تتورط فيه أوروبا حالياً مختلف تماماً. فأحد نماذج التنبؤ بالنتائج، المسمّى «متغير الإنتاجية الحرج» يسلط الضوء على أن النتيجة الاقتصادية تعتمد بشكل كبير على كيفية الإنفاق العسكري للأموال. فالسيناريو الذي تخصص فيه حصة أعلى للاستثمارات المعزّزة للإنتاجية مثل البحث والتطوير والبنية التحتية يولد آثاراً إيجابية أكثر على الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل. ولكن هيكل الإنفاق الحربي الحالي للاتحاد الأوروبي يميل بشكل كبير نحو تكاليف العاملين والاحتياجات التشغيلية الفورية، وليس نحو البحث والتطوير الموجّه للمستقبل.

حتى أنّ المحاكاة نفسها تتنبأ بأن الحافز الاقتصادي خافت لأن «التحول نحو الإنفاق الحربي يزيح الطلب الخاص» ويؤدي إلى توقعات بفرض ضرائب أعلى في المستقبل، مما يهدد بشكل مباشر الاستثمار العام في أجندات البحث المدني، من الرعاية الصحية والطاقة النظيفة إلى الفيزياء الأساسية والبنية التحتية الرقمية.

«تكلفة القرب» واستنزاف أوروبا في أوكرانيا

يجد تحليل منفصل للمفوضية الأوروبية أن دول الاتحاد الأوروبي الأقرب جغرافياً لحرب أوكرانيا عانت عقوبة اقتصادية كبيرة؛ حيث فقدت ما بين 1,4 و1,8% من نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي للدول المتاخمة. ويقيد هذا الأداء الاقتصادي الضعيف، الناجم عن ارتفاع تكاليف الطاقة وتعطل التجارة وزيادة المخاطر، الميزانيات الوطنية التي تمول عادة برامج العلوم التابعة للاتحاد الأوروبي بشكل مشترك.

إلى جانب الميزانيات الحربية الوطنية المباشرة، يمثل الدعم المالي الهائل لأوكرانيا سحباً ضخماً آخر للموارد الأوروبية. فمنذ شباط 2022، حشد «فريق أوروبا» «مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء» قرابة 330 مليار يورو من الدعم المالي والعسكري والإنساني المجمَّع لأوكرانيا. وعلى أساس سنوي، يصل هذا المبلغ إلى نحو 90–100 مليار يورو، أو 0,6–0,7% من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي كل عام.

ثلاثة أرباع دعم الاتحاد الأوروبي يأتي في شكل قروض ميسرة، مما يخلق التزامات مالية طويلة الأجل، وهذه أموال غير متاحة لقروض التنمية أو الابتكار الأخرى داخل الاتحاد الأوروبي.

وتظهر بيانات من معهد كيل للاقتصاد العالمي اتجاهاً خطيراً: انخفضت تخصيصات المساعدات العسكرية الجديدة لأوكرانيا من أوروبا بشكل حاد في أواخر عام 2025. ومع تراجع الولايات المتحدة، يتزايد الضغط على العواصم الأوروبية لملء الفجوة، مما قد يتطلب تحويل المزيد من الأموال بعيداً عن البرامج المحلية ولصالح حرق هذه الأموال في لهيب الحرب.

يتورط الاتحاد الأوروبي بمزيد من حرق الأموال في لهيب الحرب بدل التنمية الاقتصادية وتطوير العلوم والتكنولوجيا

العقوبات: قيد ذاتي على الابتكار

نظام العقوبات الشامل للاتحاد الأوروبي ضد روسيا، الذي كان يراد منه ممارسة الضغط الاقتصادي والسياسي، حمل عواقب تأثير بوميرانغ على التطور الاقتصادي والتكنولوجي الأوروبي «ارتداد الأذى على من سبّبه». فقطعت العقوبات التعاون العلمي والتكنولوجي طويل الأمد مع روسيا. وأدى حظر تصدير التكنولوجيا المتطورة مثل أشباه الموصلات المتقدمة وأجهزة الكمبيوتر المتقدمة وبرمجيات محددة، إلى جانب حظر تقديم خدمات المساعدة الفنية والهندسة والاستشارات في مجال تكنولوجيا المعلومات، إلى تعطيل سلاسل التوريد المعقدة للبحث والتطوير الدولية والمشاريع المشتركة. وفي مجال الطاقة والمواد الخام، أدى حظر واردات الهيليوم الروسي والمواد الكيميائية الحرجة الأخرى، إلى جانب القيود على المعادن والمواد الخام، إلى زيادة التكاليف وخلق حالة من عدم اليقين في الإمدادات للمختبرات البحثية الأوروبية والتصنيع عالي التقنية.

مفاقمة التبعية للولايات المتحدة

سلطت العقوبات والحرب الضوء على تبعيات الاتحاد الأوروبي الخطيرة، خاصة في التكنولوجيا العسكرية التي يعتمد فيها بشكل كبير على الواردات الأمريكية. والحل المعلن هو بناء «استقلالية استراتيجية» من خلال مبادرات مثل «الصندوق الأوروبي للدفاع». ومع ذلك، فإن هذا يركز استثمار البحث والتطوير بشكل ضيق على التطبيقات الحربية، مما قد يؤدي إلى تكرار الجهود وسحب المواهب والموارد بعيداً عن القاعدة التكنولوجية المدنية التي تغذّي في النهاية المرونة الاقتصادية طويلة الأجل.

حلقة مفرغة من المخاطر

يخاطر المسار الحالي بخلق حلقة مفرغة، حيث يؤدي نقص الاستثمار في العلوم الأساسية إلى إضعاف القاعدة الصناعية والتكنولوجية المدنية، مما يقوض بدوره القاعدة التكنولوجية والصناعية الحربية التي تحاول الحكومات الأوروبية تعزيزها بشدة الآن.

كما تخلق «تكلفة القرب» الاقتصادية بالفعل تبايناً بين الدول المتاخمة للصراع وتلك الواقعة أبعد في الغرب، مما يضيف المزيد من التهديدات للوحدة الأوروبية. حيث يمكن أن يظهر «انقسام ابتكاري» مواز إذا تركزت عقود البحث والتطوير الحربي في عدد قليل من الدول الأعضاء الكبيرة، بينما تشهد الدول الأكثر فقراً أو تأثراً تبخر تمويل العلوم العام لديها.

يواجه الاتحاد الأوروبي نقطة تحول تاريخية، حيث تقدم التوقعات الاقتصادية وبيانات الإنفاق الجديدة المرتبطة بالتورّط في الحرب تحذيراً واضحاً: التمويل الحربي من خلال تجويع العلوم والتكنولوجيا المدنية هو استراتيجية كارثية على المدى الطويل. سيكون ذلك بمثابة رهن الأمن الاقتصادي المستقبلي لأوروبا وسيادتها التكنولوجية.

اليمن بؤرة توتر خطرة على الحدود السعودية

تشهد الساحة اليمنية تطورات خطيرة تتجاوز حدوده، فعلى الرغم من أن اللاعبين الداخليين كُثر، إلا أن ارتباطاتهم الخارجية واضحة، ولا يمكن بحال من الأحوال قراءة ما يجري دون النظر إلى تداعياته الإقليمية، فبعد خطوات خطيرة نفذتها قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعومة إماراتياً وهجوماً منسقاً سيطرت فيه على محافظتي حضرموت والمهرة، ما ظهر بشكل واضح للسعودية اللاعب الإقليمي البارز.

■ علاء أبوفرّاج

تكمن خطورة تحركات المجلس الانتقالي الجنوبي كونها فرضت خريطة أمر واقع جديدة، وأظهرت بشكل حاسم وجود خلافات جوهرية داخل تحالف، يفترض نظرياً أنه يقاتل على جبهة واحدة بمواجهة جماعة أنصار الله. ما يشير إلى مستوى غير مسبوق من التناقض الإماراتي–السعودي، فهذه السيطرة الجديدة جاءت على حساب سيطرة قوات درع الوطن المدعومة من الرياض، وتتمتع هذه المناطق بأهمية استراتيجية واقتصادية، ففيها ثروة نفطية مهمة، فضلاً عن كون حضرموت ملاصقة للسعودية، وتشكل حدوداً برية طويلة معها، بينما تحد محافظة المهرة سلطنة عمان. في الوقت نفسه تتنسق خطوة المجلس الانتقالي الجنوبي إلى حدّ كبير مع نزعاته الانفصالية المعلنة، فبعد العملية العسكرية الأخيرة، باتت قواته تسيطر على كامل رقعة «اليمن الجنوبي» بحدوده المعروفة في 1990.

التداعيات الأولية

الموقف السعودي بدا واضحاً منذ البداية، إذ أكدت الرياض أن تحركات المجلس الانتقالي تمت «بشكل أحادي، ودون موافقة مجلس القيادة الرئاسي، أو التنسيق مع قيادة التحالف». ما وضع تحركات «الانتقالي» في سياق تمرد انفصالي. أما رئيس مجلس القيادة الرئاسي، رشاد العليمي، فوصف تحركات المجلس الانتقالي بأنها «انتهاكات جسيمة» بحق المدنيين، ودعا تحالف دعم الشرعية إلى اتخاذ كافة التدابير العسكرية اللازمة لحمايتهم. مما زاد خلال الأيام التالية من حدّة المواجهات العسكرية، التي وصلت بحسب قوات المجلس إلى ضربات جوية سعودية استهدفت مواقع قواتهم، الخطوة التي لم تعترف فيها السعودية رسمياً، لكن وسائل إعلام سعودية نقلت عن مسؤولين قولهم: إنها ضربات تحذيرية بهدف دفع قوات المجلس للانسحاب من المناطق التي سيطرت عليها مؤخراً، جاء ذلك بعد إعلان شديد اللهجة أطلقه المتحدث باسم التحالف، العميد الركن تركي المالكي، هدد فيه بالتعامل عسكرياً مع أي خطوات عسكرية تهدد جهود خفض التصعيد.

ما هو المحرك الحقيقي لكل ذلك؟

إن البحث عن الدافع الحقيقي للتصعيد العسكري يحتاج إلى مراجعة كاملة للمشهد الإقليمي وأجندات اللاعبين المؤثرين، فأي تحرك من قبل المجلس الانتقالي لا يمكن أن يتم دون ضوء أخضر من الإمارات، لكن هذه الحقيقة لا تجيب وحدها عن التساؤلات، فالحقيقة أن الدور الإماراتي لا يمكن فصله عن الدور «الإسرائيلي» تحديداً في ملفات كهذه، ولإعادة ترتيب المشهد يبدو ما يجري في اليمن تتمة لمخطط قيد التنفيذ في القرن الأفريقي، وأيضاً عبر الواجهة الإماراتية، فخلال السنوات القصيرة الماضية كانت أهداف «إسرائيل» واضحة، وعملت بشكل معلن على زعزعة الاستقرار في المنطقة، عبر محاولات حثيثة لتفجير دول أساسية، مثل: السعودية وإيران وتركيا ومصر، ومن هنا يمكن القول: إن التطورات في السودان والدور الإماراتي فيها، وكذلك الأمر في الصومال التي تورطت أبو ظبي بدعم مساعي أرض الصومال الانفصالية بالتعاون مع «إسرائيل» التي اعترفت بأرض الصومال دولة مستقلة. هذه التحركات مجتمعة هي في الحقيقة محاولة حثيثة لتهديد الأمن الوطني السعودي والمصري بسلسلة من التحركات تهدف إلى إشعال وتفتيت المحيط الحيوي لهما. وإن كان الدور «الإسرائيلي» أكثر وضوحاً في أفريقيا، إلا أنه في اليمن لم يكن محسوساً بعد، لكن عدداً من التقارير الغربية يقدم أدلة على وجود أرضية في اليمن لدور «إسرائيلي». فبحسب معهد واشنطن للدراسات، فإن المجلس الانتقالي الجنوبي كان يسعى خلال الفترة الماضية لتقديم نفسه طرفاً موثقاً للغرب و«إسرائيل» وتحديداً كأداة على الأرض لمواجه جماعة أنصار الله. ما يمكن المجلس لحشد الدعم من وجهة نظره لمشروعه الانفصالي. وكان عدد من الوزراء المرتبطين بهذا التيار داخل الحكومة قد عبّروا عن حماسة تجاه الاتفاقيات الإبراهيمية.

مع كل تطور جديد تدرك مجموعة من الدول أنها في حال وحدة المصير وإن خروج أي طرف سالماً يحتاج درجة كبيرة من التنسيق والتعاون

ترى الإمارات، أنها تملك مقومات تسمح لها بالتحول إلى شريك حقيقي للغرب، وتحديداً كونها تعتبر اليوم جزءاً من التركيبة المالية الغربية القائمة، وشريكاً لرأس المال المالي الإجرامي، وهي شراكة قائمة اليوم، وتعمل أبوظبي على ترسيخها، لذلك الإمارات مستعدة لتقديم الخدمات عبر الإمساك بخطوط استراتيجية تعطيها وزناً إضافياً، فإن مجمل هذه التحركات، وإلى جانب كونها تضع ضغطاً كبيراً على مصر والسعودية، فهي تمكن الإمارات و» إسرائيل» من السيطرة على ممر باب المندب الاستراتيجي، لكنها في الوقت نفسه تضع نفسها في مواجهة خطرة مع السعودية تحديداً، التي لا يمكنها التغاضي عن تحركات بهذا الحجم، فإن أي إهمال أو تأخر في معالجة الأوضاع الناشئة يمكن أن يتحول سريعاً إلى تهديد خارج عن السيطرة السعودية.

والمشكلة الأكبر تكمن في أن النشاط الإماراتي المشبوه لم يعد وراء الأبواب المغلقة، بل خرج إلى العلن بفجاجة مع التصعيد الأخير في السودان، ما يعني أن تبعات ذلك أصبحت أكبر وأشد، فطبيعة الدور تتحول إلى عامل تفجير خطر لا يمكن تجاهله، ففي حين كنا نشهد توتراً في العلاقات الثنائية الإماراتية السعودية، فنحن ندخل اليوم بلا شك إلى فصل جديد من المواجهة، أعنف وأكثر خطورة، ما لم تتراجع أبو ظبي عن سياستها، في هذه الحالة لن يكون من السهل احتواء الأزمة عبر الوسائل الدبلوماسية التقليدية.

أزمات تعمّق التفاهمات على الضفة المقابلة

مع كل تطور جديد تدرك مجموعة من الدول أنها في حال وحدة المصير، وإن خروج أي طرف سالما يحتاج درجة كبيرة من التنسيق والتعاون، فيظهر تناغم أكبر بين المواقف الرسمية السعودية– التركية– المصرية، ولا يبدو الموقف الإيراني بعيداً عن المشهد، فرغم كون اليمن واحدة من ساحات التناقض السعودية–الإيرانية، إلى أن التطورات الأخيرة تهدف فعلياً إلى ضرب أي توافقات كان قد تم الوصول لها في وقت سابق، وتستهدف فيما تستهدفه جر الرياض وطهران إلى منطقة خطرة مجدداً.

روسيا تمضي بتحقيق أهدافها بالقوة في أوكرانيا

شهد الملف الأوكراني في الأسابيع الأخيرة تصاعداً واضحاً في حدّته العسكرية، ترافق مع جمود سياسي متعمّد، يبدو أنه لم يعد مجرد نتيجة لفشل الجهود الدبلوماسية، بل جزءاً من إدارة الصراع بحدّ ذاته، ففي الوقت الذي تتقدم فيه القوات الروسية بثبات على أكثر من محور، وتفرض وقائع ميدانية جديدة، لا يزال الخطاب الغربي، والأوكراني تحديداً، أسير وعود غامضة وخطط مؤجلة، تفتقر إلى أي أفق زمني واقعي لإنهاء الحرب.

■ نور الدمشقي

تصريحات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الأخيرة، والتي أكد فيها أن موسكو «ستحقق أهدافها بالقوة إذا فشلت الجهود الدبلوماسية»، لا يمكن فصلها عن التطورات الميدانية، فروسيا، التي حافظت خلال الأشهر الماضية على وتيرة عمليات مستقرة ومدروسة، تبدو اليوم أكثر ثقة بقدرتها على حسم الصراع عسكرياً، أو على الأقل فرض تسوية بشروطها، هذا التقدّم لا يظهر فقط في السيطرة على مواقع جديدة، بل في إنهاك البنية القتالية الأوكرانية، واستنزاف احتياطها البشري والتقني، مقابل قدرة روسية على تعويض الخسائر والاستمرار بالضغط.

في المقابل، تبدو كييف عاجزة عن ترجمة الدعم الغربي إلى تغيير فعلي في موازين القوى، فالهجمات الأوكرانية، رغم طابعها الإعلامي العالي، لم تنجح في إحداث اختراق استراتيجي، وتعتمد بشكل متزايد على الدعم الخارجي، هذا الواقع يدفع إلى التساؤل حول جدية الحديث الغربي المتكرر عن «الحسم» أو «قلب المعادلة»، في ظل غياب أي مؤشرات عملية على ذلك.

اللافت أن المماطلة لا تقتصر على الجانب الأوكراني والأوروبيين، بل تشمل الأمريكيين أيضاً، فواشنطن، رغم إدراكها لتقدم القوات الروسية، لا تزال تطرح مسودات تسوية فضفاضة، تجمّد الجبهات دون معالجة جوهر الصراع، فيما تستمر أوروبا في التمسك بخطاب متشدد، رغم كلفته السياسية والاقتصادية المتزايدة، هذا السلوك يوحي بأن إطالة أمد الحرب لا يزال خياراً مقصوداً، لا نتيجة عجز دبلوماسي فحسب.

والأحاديث عن خطط من عشرين بنداً، أو مناطق منزوعة السلاح، أو إدارة مشتركة لمحطة زابوريجيا، لا يغيّر من حقيقة أساسية: الوقت لا يعمل لصالح كييف، فكل يوم إضافي من القتال يعزز الموقع التفاوضي لموسكو، ويضعف قدرة أوكرانيا على المناورة، ومع استمرار هذا النهج، تبدو الحرب وكأنها تدار بالوقت، لا بالحلول، فيما تترك الساحات العسكرية لتفرض منطقها، بعيداً عن طاولات التفاوض المؤجلة.

في المحصلة، لا يبدو حتى الآن أن الأزمة الأوكرانية تقترب من تسوية حقيقية، بل من مرحلة تُحسم فيها الخيارات بالقوة، أو تُفرض فيها تسويات قسرية، نتيجة سياسة غربية اختارت تأجيل الاستحقاقات بدل مواجهتها، ولو كان الثمن حرباً مفتوحة بلا أفق، وتستنزف بالدرجة الأولى دول القارة الأوروبية لمصلحة نخبها المالية، وعلى حساب شعوبها، بمستويات معيشتهم وأمنهم الاستراتيجي.

قوة «حفظ الاستقرار» في غزة.. محطة صراع نفوذ جديدة...

تشهد غزة، مع اقتراب انتهاء المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار، تدهوراً متسارعاً في أوضاعها الإنسانية، في وقت تتواصل فيه الخروقات «الإسرائيلية» للاتفاق، بوتيرة يومية، بما يبقي الاتفاق عملياً في حالة هشة تدار بالحد الأدنى من الالتزامات، فالقصف المتقطع، واستهداف مراكز الإيواء، ومنع إدخال المساعدات بالوتيرة المتفق عليها، باتت عناصر ثابتة في المشهد، فيما يدفع المدنيون وحدهم ثمن هذا الواقع، وسط شتاء قاسٍ وبنية تحتية مدمرة.

■ ملاذ سعد

الأرقام الصادرة عن المؤسسات الصحية والإنسانية تؤكد عمق الكارثة: مئات القتلى والجرحى منذ بدء وقف إطلاق النار، آلاف العائلات التي فقدت المأوى بفعل الأمطار والانهيارات، وأكثر من ألف مريض قضوا وهم ينتظرون الإجلاء الطبي، والعديد من حالات الوفاة بسبب البرد الشديد، ومع ذلك، لا يزال التعامل الدولي مع غزة محكوماً بمنطق إدارة الأزمة لا إنهائها، وبحسابات سياسية تتقدم على الاحتياجات الإنسانية الملحّة.

في هذا السياق، يُفترض أن يشكّل الانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية من خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، محطة مفصلية نحو تثبيت وقف النار، وبدء مسار سياسي وإغاثي حقيقي، غير أن هذا الانتقال يصطدم بمماطلة «إسرائيلية» واضحة، تتذرع بشروط أمنية إضافية، وتربط تنفيذ التزاماتها بقضايا لم تكن جزءاً من الاتفاق الأصلي، في محاولة لإعادة التفاوض من داخل الهدنة نفسها، في المقابل، تواصل حركة حماس التزامها ببنود الاتفاق، رغم الخروقات الإسرائيلية المستمرة، متبنية سياسة الصبر وضبط النفس، في سلوك يبدو مدروساً لتفويت الذرائع ومنع الانزلاق إلى جولة قتال جديدة.

وتتزامن هذه المماطلة «الإسرائيلية» مع حراك دبلوماسي مكثف، كان آخره اجتماع ميامي الذي جمع الولايات المتحدة وقطر ومصر وتركيا، لبحث مستقبل المرحلة الثانية، بما في ذلك تشكيل قوة دولية لـ«حفظ الاستقرار» في غزة، إلا أن هذا الطرح نفسه تحوّل إلى ساحة مساومات سياسية، حول تركيبة القوة، والدول المشاركة فيها، وصلاحياتها، ودورها في ملف نزع السلاح، بينما يستمر النزيف الإنساني على الأرض بلا توقف، فبدلاً من أن تكون هذه القوة أداة لحل المشكلة ولتخفيف المعاناة وضمان تدفق المساعدات، باتت جزءاً من صراع النفوذ الإقليمي والدولي.

الأخطر، أن هذا التعثر لا يمكن فصله عن حاجة «إسرائيل» البنيوية لاستمرار الحرب، أو إبقاء شبحها قائماً، فغزة ليست الساحة الوحيدة: التصعيد في سورية، والضغط العسكري في لبنان، والحديث المتجدد عن ضربة محتملة لإيران، كلها مؤشرات على أن منطق الحرب يعد نقطة مركزية في السياسة «الإسرائيلية» الحالية، سواء لأسباب أمنية أو سياسية داخلية، وفي هذا الإطار، يكون تعطيل المسار السياسي في غزة خياراً وظيفياً، لا مجرد تعثر تقني.

أمام هذا المشهد، تبدو غزة عالقة بين اتفاق هش وخطط مؤجلة، فيما الوقت لا يعمل لصالح سكانها، فالأزمة لم تعد تحتمل سنوات من الانتظار، أو حسابات القوة، بقدر ما تحتاج إلى قرار سياسي واضح يُلزم إسرائيل بوقف خروقاتها، ويضع حداً لاستخدام المعاناة الإنسانية كورقة تفاوض، قبل أن تتحول الهدنة نفسها إلى فصل جديد من فصول الحرب.

اعتراف الكيان بـ «أرض الصومال» ومحاولات التفجير الجديدة!

في خطوة استفزازية تهدف إلى إعادة رسم الخرائط وتفجير التوترات في منطقة حيوية، أعلن رئيس حكومة الاحتلال «الإسرائيلي» اعترافاً رسمياً بـ«أرض الصومال» الانفصالية كدولة مستقلة. هذا القرار لم يكن مفاجئاً لمن يتتبع استراتيجية الكيان الصهيوني التاريخية في تأجيج الصراعات وخلق بؤر توتر جديدة، لكن كيف يمكن أن تكون ارتدادات هذه الخطوة في الظرف المعقد الحالي.

■ معتز منصور

قوبل هذا الإعلان بموجة واسعة من الرفض والاستنكار من الصومال، والدول العربية والإسلامية والأفريقية، التي رأت فيه انتهاكا صارخا لسيادة الصومال ووحدة أراضيها، وتجاوزا خطيرا لكل الأعراف والقوانين الدولية التي تحظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

مشروع تفكيك القرن الأفريقي

يأتي هذا الاعتراف في توقيت بالغ الخطورة، حيث تشهد منطقة القرن الأفريقي حالة من الهشاشة والاضطراب المستمر. فمنذ إعلان الانفصال من جانب واحد عام 1991، لم تحظ «أرض الصومال» باعتراف أي دولة. وخلال عام 2024، تصاعدت الأزمة بين إثيوبيا والصومال بسبب مساعي أديس أبابا للحصول على منفذ بحري عبر الإقليم الانفصالي، وسط رفض مصري وعربي قاطع. واليوم، تتدخل إسرائيل لتعقيد المشهد أكثر، حيث تجد في هذا الإقليم– بموقعه الاستراتيجي الممتد على 740 كم على خليج عدن– فرصة ذهبية لتحقيق أهداف متعددة.

الأهداف «الإسرائيلية» من اليمن إلى البحر الأحمر

«إسرائيل» التي عانت من هجمات الحوثيين المستمرة على سفنها وموانئها، تبحث عن موطئ قدم عسكري قريب من اليمن. فموقع أرض الصومال المقابل للشواطئ اليمنية يسمح بمراقبة ورصد حركة الحوثيين، وربما شن عمليات عسكرية مستقبلية. إنها محاولة لكسر الحصار البحري التي تسهم فيه حركة «أنصار الله» بشكل أساسي.

لكن الطموحات «الإسرائيلية» لا تقتصر على اليمن، بل تمتد إلى السيطرة على بوابة البحر الأحمر، حيث يلتقي المحيط الهندي بممرات الملاحة الدولية الحيوية. وهذا يضع «إسرائيل» إن نجحت في استكمال مخططها في موقع يؤهلها للتحكم في جزء حيوي من أمن الطاقة والتجارة العالمية، ويمنحها ورقة ضغط إضافية ضد مصر والسعودية. فالأهم بالنسبة للكيان هو ضرب الدول الكبرى في المنطقة، التي تشكل بوزنها حاجزا أمام تفتيت الإقليم بأكمله، ولهذا السبب يرى الكيان أهمية تطويق السعودية ومصر، وضرب أمنهما القومي، وتفجير المنطقة المحيطة بهم على أمل نقل الفوضى إلى داخل كل منهما.

اعتراف «إسرائيل» هذا لا يمكن فصله عن المشهد الإقليمي المضطرب. ففي اليمن، يستمر الصراع بين قوى متعددة، حيث أعلن المجلس الانتقالي الجنوبي– المدعوم إماراتيا– عن رغبته في التطبيع مع «إسرائيل»، بعد سيطرته على مناطق حيوية، مثل: حضرموت والمهرة. وفي السودان، تستمر الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع المدعومة إماراتيا، بينما تلوح تهديدات إثيوبيا للسيطرة على ميناء عصب الإرتيري.

هذا الاعتراف يأتي ليفجر كل هذه الملفات مرة واحدة، في محاولة لدفع المنطقة نحو حرب لا نهاية لها، تكون الميليشيات والجماعات المتناحرة وقودا لها، في حين تسعى القوى الخارجية للسيطرة على المناطق الاستراتيجية، وإقامة قواعد عسكرية واستخباراتية.

نهاية وهم التطبيع وبدء مرحلة التقسيم

يظهر هذا الاعتراف تحولا مهما في الاستراتيجية «الإسرائيلية». فبعد أن وصلت اتفاقيات التطبيع إلى طريق مسدود مع الدول ذات السيادة، انتقل الكيان إلى مرحلة جديدة: تفكيك الدول نفسها. لم يعد الأمر يتعلق بإقامة علاقات مع حكومات قائمة، بل بتفتيت الدول وإعادة تركيب المنطقة وفق مصالح «إسرائيلية».

هذا التحول يعكس إدراكا صهيونيا بأن عصر الاتفاقيات الإبراهيمية قد ولى. لكن الخطر الآن أكبر، فبدلا من السلام المزعوم، تقدم «إسرائيل» الفوضى والتقسيم والحروب الأهلية.

وفي سياق متصل، تتداول تقارير عدة عن زيارات سرية قام بها رئيس الإقليم الانفصالي عبد الرحمن محمد عبدال إلى «إسرائيل»، وعن عروض باستضافة فلسطينيي غزة في هذه المنطقة غير المعترف بها دوليا. هذه المحاولات ليست جديدة، فقد طرح ترامب سابقا خيارات مماثلة، لكنها قوبلت بالرفض.

اليوم، قد تحاول «إسرائيل» استخدام «أرض الصومال» كمكان لتهجير الفلسطينيين قسرا، خاصة مع الضغوط الدولية المتزايدة ضد التهجير من غزة. الاعتراف بالإقليم قد يكون الخطوة الأولى لخلق «وطن بديل» جديد للفلسطينيين، في منطقة نائية وغير معترف بها، مما يعني تصفية القضية الفلسطينية بشكل نهائي.

خطوة الاعتراف هذه ليست مجرد مناورة دبلوماسية، بل هي إعلان حرب على الدول ذات السيادة في المنطقة. إنها جزء من مشروع إعادة تشكيل المنطقة وفق المصالح «الإسرائيلية» والأمريكية. هذه الخطوات واستمرار سعي الكيان لإشعال الحروب، يدفع دول المنطقة إلى المزيد من التنسيق وبناء التحالفات وتجاوز الخلافات، بهدف أساسي، هو الحفاظ على استقرار وسلامة دول المنطقة، والتصدي للمخاطر الكبرى التي تهدد وجودها، وهذا ما يمكن أن يتسارع أكثر على وقع الدفعة الكبيرة التي تلقاها مشروع الفوضى.

حادثة أنقرة وصفقة جيه أف-17: تحوّلات جديدة تُعيد رسم خريطة الصراع في ليبيا

في ظلّ صراع مُعلَّق منذ سنوات بين مؤسسات متنافسة وكيانات عسكرية متنافرة، تشهد ليبيا موجة جديدة من التحوّلات التي قد تُعيد ترتيب المشهد الليبي كاملاً. فبينما لا تزال الصدمة تلفّ المشهد بعد مقتل رئيس الأركان العامة للجيش الليبي محمد علي الحداد ومرافقين له في حادث تحطم طائرة قرب أنقرة، أعلنت قوات شرق ليبيا عن تعاون عسكري استراتيجي مع باكستان.

سقوط طائرة الحداد: صدمة تُعيد ترتيب الأوراق في غرب ليبيا

في 25 كانون الاول الجاري، تحطّمت طائرة بعد دقائق من إقلاعها من مطار إيسنبوغا في أنقرة، وهي تُقلّ رئيس الأركان العامة للجيش الليبي محمد علي الحداد، وعدد من القادة العسكريين البارزين، بعد زيارة رسمية لتركيا. ووفق الرواية التركية، أبلغ الطاقم بـ «عطل كهربائي» بعد 15 دقيقة من الإقلاع، وطلب العودة إلى المطار، قبل أن يُفقد الاتصال كليا في منطقة هايمانا.

ما يُضاعف التساؤلات هو حساسية المنصب الذي شغله الحداد: فهو لم يكن قائد جيش نظامي، بل كان «مدير تنسيق» لمجموعة من الميليشيات والوحدات شبه المستقلة التي تُسيطر على أجزاء من غرب ليبيا، تحت غطاء حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس. وغيابه المفاجئ قد يؤثر على مجمل الملف الأمني والعسكري في غرب ليبيا.

اتفاق تعاون عسكري استراتيجي بين بنغازي وإسلام أباد

خلال زيارة رسمية لقائد الجيش الباكستاني المشير عاصم منير إلى بنغازي، وقّع صدام حفتر، نجل القائد العام لقوات شرق ليبيا خليفة حفتر، اتفاقية تعاون عسكري واسعة النطاق تشمل، وفق العديد من المصادر، توريد مقاتلات JF–17، هذا التطور اللافت يعكس إعادة ترتيب التحالفات. فالمشهد الليبي معقد لدرجة أن أي تطور يفتح المجال لإعادة خريطة التحالفات والصراع بين الأطراف المتصارعة داخليا، وكذلك بين القوى الإقليمية والدولية المؤثرة في المشهد الليبي، وهنا تبرز أهمية التعاقد مع الجيش الباكستاني، والذي تمتلك السعودية علاقات شراكة استراتيجية مع الباكستان، بمقابل دعم إماراتي لحفتر، فهل نشهد تبدل تحالفات لحفتر على المستوى الإقليمي؟ وما هي انعكاسات هذه الصفقة على المسار السياسي الليبي؟

وفي ظلّ غياب الدولة المركزية، وتفتت المؤسسات، تبقى ليبيا ساحة مفتوحة للاستثمار الأمني الخارجي مع كل تطور.

العناقيد اللوجستية وسلاسل

يشكّل صعود العناقيد اللوجستية– أي التجمعات الكثيفة لمرافق الشحن والتخزين والتوزيع– سمةً محدِّدة للعولمة المعاصرة. تحتفي التحليلات السائدة بهذه العناقيد بوصفها «لبنات بناء العولمة»، إذ تُمكّن السلع من الانتقال بكفاءة من مواقع الإنتاج إلى الأسواق حول العالم. ومن خلال تركيز البنى التحتية قرب عقد النقل «الموانئ البحرية الكبرى، المطارات، تقاطعات الطرق السريعة»، يُفترض أن تخفّض العناقيد اللوجستية التكاليف وتخلق وفورات الحجم، لتصبح «محركات مهمة لخلق الوظائف والتنمية الاقتصادية» في المناطق المضيفة. ومن المجمّعات المينائية-الصناعية الضخمة في شرق آسيا إلى حدائق لوجستية ناشئة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، روّجت الحكومات والمستثمرين لهذه العناقيد باعتبارها مسارات للنمو والاندماج في التجارة العالمية.

■ عروة درويش

غير أن منظوراً نقدياً من الجنوب العالمي يكشف وجهاً آخر لهذه المناظر اللوجستية. فالتحليل الماركسي يؤكد أن ما يجعل العناقيد اللوجستية شديدة الإنتاجية لرأس المال– أي التنسيق المحكم للنقل والعمل لتقليص زمن الدوران– يجعلها أيضاً مواقع لتكثيف الاستغلال والسيطرة على العمال. حوّلت ثورة اللوجستيات في سلاسل الإمداد العالمية، التي تسارعت بفعل الحاويات والإنتاج في الوقت المناسب، الطرق التي تُنتَج وتُنقل بها السلع حول العالم إلى مسارات لها نتائج سلبية عديدة على العمال، تشمل تدهور الأجور ومعايير العمل، والهجوم على النقابات، وزيادة أشكال العمل الهش والمؤقت. وتكثف العناقيد اللوجستية هذه الديناميات في حيّز مادي واحد: عشرات الآلاف من العمال في الموانئ والمستودعات ومراكز الشحن يعملون تحت ضغط زمني شديد، غالباً في وظائف منخفضة الأجر وغير آمنة، لكنها حيوية لإبقاء تدفق السلع.

وقد أعادت دول الجنوب العالمي توجيه سياسات التنمية لتسهيل قيام هذه العناقيد– عبر بناء موانئ عملاقة، وطرق سريعة، ومناطق اقتصادية خاصة– غالباً بالشراكة مع شركات لوجستية وتجزئة متعددة الجنسيات. وتهدف هذه التحالفات بين الدولة والشركات إلى جذب رأس المال الأجنبي وتحسين سلاسل الإمداد، لكنها عملياً كثيراً ما تعزز التبعية واستخراج القيمة من اقتصادات الجنوب.

استغلال العمل في العناقيد اللوجستية

تُبنى العناقيد اللوجستية على أنظمة لاستخراج العمل، تُجسّد سمات الاستغلال الرأسمالي المعاصر في الجنوب العالمي. وبالمنظور الماركسي، تُعد هذه العناقيد جزءاً من «المسكن الخفي» للإنتاج، حيث يُعصَر فائض القيمة من العمال تحت شروط مُحكمة السيطرة. فالكفاءة الظاهرة لميناء أو مركز تخزين تخفي عمليات عمل مكثفة: عمّال أرصفة يفرغون السفن على مدار الساعة، وعمّال مستودعات يركضون لتلبية أهداف خوارزمية، وسائقو شاحنات ينقلون البضائع ضمن نوافذ تسليم ضيقة. وقد تطور قطاع اللوجستيات بصورة منهجية تهدف إلى تخفيض كلفة هذا العمل وضبطه. وتشير إحدى الدراسات إلى أن ازدهار اللوجستيات تلازم مع «تدهور الأجور ومعايير العمل، والهجوم على النقابات، و ظروف العمل الهش والمؤقت» عبر سلاسل الإمداد العالمية. وغالباً ما يعتمد أرباب العمل في الموانئ والمستودعات على عمالة عرضية، أو متعاقدين من الباطن، بأجور منخفضة ومنافع محدودة، لتعظيم المرونة وتقليص كلفة العمل.

والأهم أن الشبكات اللوجستية العالمية تمكّن «تحكيم العمل» عالمياً– أي قدرة رأس المال على الاستفادة من قوى عاملة أرخص في الجنوب العالمي. ويبرز المحللون الماركسيون أن الشركات متعددة الجنسيات تصمّم سلاسل الإمداد للاستفادة من فروقات الأجور التي تفوق بكثير فروقات الإنتاجية، مستخرجة فائضاً من العمال منخفضي الأجر في الجنوب. وتظهر أبحاث سواندي حول «سلاسل السلع–القيمة–العمل» أن فجوة الأجور بين الشمال والجنوب العالميين تتجاوز بكثير أي فجوة في الناتج لكل عامل، ما يدل على تبادل غير متكافئ منهجي يثري شركات الشمال. عملياً، تعمل العناقيد اللوجستية في بلدان، مثل: بنغلاديش والهند وكينيا والمكسيك، كعُقد تتحقق فيها القيمة المنتَجة بعمل منخفض الأجر، وتُشحَن إلى الخارج لتتراكم أرباحاً لدى الشركات القائدة في قمة السلسلة. إنّ قابلية بقاء الرأسمالية الإمبريالية تعتمد على الاستغلال الفائق لعمال الجنوب العالمي، حيث تُدفع الأجور الحقيقية إلى ما دون كلفة إعادة إنتاج قوة العمل لتضخيم أرباح الشركات.

وعليه، فإن تعهيد التصنيع واللوجستيات إلى الجنوب العالمي ليس مسألة كفاءة فحسب، بل هو توظيف لشروط عمل قاسية– ساعات طويلة، أماكن غير آمنة، وأجور مكبوتة– لتوليد أرباح فائقة. وداخل المراكز اللوجستية غالباً ما يُجزّأ العمل ويُعنصَر. وتُظهر دراسات من الشمال العالمي، مثل: مستودعات «الإمباير الداخلي» في جنوب كاليفورنيا، أن قوى العمل اللوجستية تتكوّن إلى حد كبير من مهاجرين أو مجموعات إثنية مهمّشة، يواجهون تمييزاً وإكراهاً خارج– اقتصادي إضافة إلى تدني الأجور. وفي الجنوب العالمي أيضاً، كثيراً ما تستقدَم فئات هشة– عمّال مهاجرون، نازحو الريف إلى المدن، نساء في وظائف غير رسمية– للعمل بشروط غير مستقرة.

ويُعد غياب العقود الثابتة واستخدام وكالات التوظيف من الاستراتيجيات الشائعة لإبقاء العمال في حالة لا أمان تحدّ من التنظيم. وحتى العمليات اللوجستية عالية التقنية «المستودعات المؤتمتة، مراكز التوزيع كثيفة تكنولوجيا المعلومات» تعتمد في النهاية على جموع من العمال اليدويين منخفضي الأجر لـ«يد وعقل العمل» اللذان يُبقيان تدفق السلع. وكما تلاحظ الماركسية، فإن عمل النقل والاتصال عملٌ منتج في الرأسمالية لأنه يسهم في خلق القيمة عبر تسريع التداول. واليوم، «يجعل عمّال اللوجستيات– من سائقي الشاحنات إلى فنّيي مراكز البيانات– دوائر رأس المال تعمل، ويوفّرون الكثير من السرعة التي تدور بها تلك الدوائر». لذا فإن استغلالهم مركزي في توليد فائض القيمة، حتى لو حدث خارج جدران المصنع. ومع ذلك، فإن تركز هذا الكم من العمل في العناقيد اللوجستية يخلق أيضاً رافعة محتملة للعمال.

فالترابطية والحساسية الزمنية نفسها التي تجعل سلاسل الإمداد فعّالة تجعلها أيضاً هشة. ويشير كيم مودي إلى أن المنافسة الشديدة والإنتاج الرشيق أفضيا إلى «نزعة معاكسة» للامركزية السابقة– أي «زيادة تركز وتمركز رأس المال» في سلاسل إمداد ضخمة متكاملة، «ما أعاد إنتاج الهشاشة التي سعى رأس المال إلى الهروب منها» عبر التعهيد. وبعبارة أخرى، يمكن تعطيل أنظمة «في الوقت المناسب» بفعل جماعي عند نقاط اختناق استراتيجية. فالعناقيد اللوجستية الضخمة تجمع عشرات الآلاف من العمال في عقد رئيسية، ما يجعلها «شديدة القابلية للتعطّل بفعل الإضرابات». ويمكن لتوقف منسّق حتى من جزء من عمال اللوجستيات في عنقود واحد أن «يشل مدينة بأكملها، أو الاقتصاد بأسره». هذه القوة الكامنة هي أحد أسباب تحوّل عمال اللوجستيات، رغم قسوة الشروط، إلى بؤر لتنظيمات وميل نضالي جديد. ومفارقة اللوجستيات تحت الرأسمالية هي أن استغلال العمل يولد في الوقت نفسه تركّزاً استراتيجياً لعمال قادرين على تعطيل تدفق السلع– ومعه تدفق رأس المال.

عشرات الآلاف من العمال في الموانئ والمستودعات ومراكز الشحن يعملون تحت ضغط زمني شديد غالباً في وظائف منخفضة الأجر وغير آمنة لكنها حيوية لإبقاء تدفق السلع

الإمداد والجنوب العالمي

التكتل اللوجستي و«الإصلاح المكاني»

لماذا تتكتل الأنشطة اللوجستية في مواقع محددة؟ تقدَّم الماركسية فهما لكيف يستخدم رأس المال المكان والبنية التحتية لتجاوز عوائق التراكم. يصف مفهوم «الإصلاح المكاني» لدى ديفيد هارفي كيف تحلّ الرأسمالية أزمات فرط التراكم عبر التوسع الجغرافي والاستثمار في بنى تحتية ثابتة، فاتحة مسارات جديدة للربح. ويمكن النظر إلى العناقيد اللوجستية باعتبارها «إصلاحا لوجستيا» – حلاً مكانياً لمتطلبات الزمن في الإنتاج «في الوقت المناسب» والتوزيع العالمي. فمن خلال تركيز الموانئ وساحات السكك والمستودعات وخطوط الاتصال معا، يقلّص رأس المال زمن الدوران، ويسرّع تداول السلع لاستخراج القيمة بسرعة أكبر. وتعكس الاستثمارات الثقيلة في الموانئ والطرق السريعة والمراكز عبر الجنوب العالمي دافع رأس المال لخلق «مناظر وعلاقات مكانية جديدة» تسهّل التراكم.

وتجسّد السمات المادية للعناقيد هذا المنطق. فهي تتموضع عادة عند «ممرات رأس المال»– طرق التجارة الرئيسة ونقاط التبادل. فقد يتشكّل عنقود حول ميناء بحري يصل الشحن البحري بالسكك والطرق البرية إلى الداخل. ووفق يوسي شيفي، فإن «العناقيد اللوجستية مجموعات متقاربة جغرافيا من الأنشطة المرتبطة باللوجستيات»، تمتاز «بتكاليف نقل منخفضة ومستويات خدمة عالية» لحركة البضائع. وهي ليست نقاطاً معزولة، بل عقد شبكية: «تتحرك الشحنات على ممرات التجارة الدولية والوطنية، من عنقود إلى عنقود، ما يتيح تدفقاً عالمياً كفؤاً للسلع». وبالجوهر، تقفز سلاسل الإمداد العالمية بين العناقيد– من منطقة تصدير صينية إلى مركز إعادة شحن في سنغافورة، ثم إلى ميناء ومركز توزيع في الشمال– بحيث تعالج كل عقدة أحجاماً كبيرة بسرعة. وكلما تركزت التدفقات، تعاظمت وفورات الحجم، وجذبت نشاطاً اقتصادياً إضافياً في دورة تعزّز ذاتها.

ومن منظور رأسمالي، يقدّم هذا التكتل فوائد متعددة: تقليص تكاليف النقل عبر تجاور المنتجين والناقلين والمستودعات؛ تمكين تنسيق «في الوقت المناسب»، وتوفير محيط من الخدمات الداعمة– وكلاء التخليص، الصيانة، أسواق العمل– التي تزيد الكفاءة. وهذا يفسّر نشوء حدائق لوجستية ضخمة حول سنغافورة ودبي أو شنغهاي ولوس أنجلوس وروتردام– وبشكل متزايد حول إنشيون أو طنجة–المتوسط في المغرب. وفي الجنوب العالمي، تنشئ الحكومات غالباً مناطق اقتصادية خاصة، أو موانئ حرة بحوافز تنظيمية وبنى جاهزة لتحفيز هذا التكتل.

غير أن التحليل الماركسي يحذّر من أن ما يبدو تمريناً تقنياً في الكفاءة هو في جوهره سياسي واستغلالي. فالتكتل لا تحركه حسابات كلفة محايدة فقط،بلإنهيدارعبرتدخلالدولةويتشكّلبميزانقوى غير متكافئ. وغالباً ما تعتمد كفاءة العنقود على اجتذاب عمالة رخيصة من الأقاليم المحيطة– كالهجرة الريفية إلى مدن الموانئ– وعلى تحميل كلف خارجية، مثل: التلوث البيئي أو نزع الملكيات. كما تميل العناقيد إلى حبس المناطق الطرفية في أدوار تابعة داخل الشبكات العالمية– كمراكز لمعالجة الصادرات أو بوابات للمواد الخام– معزّزة بنية المركز–الأطراف في الاقتصاد العالمي. وكما يلاحظ شيفي، فإن «العناقيد اللوجستية هي لبنات بناء العولمة»، إذ تنقل السلع من مناطق الإنتاج منخفضة الكلفة إلى أسواق الاستهلاك عالية القيمة. عملياً، يعني ذلك تدفق المواد الخام والسلع كثيفة العمل خارج عناقيد الجنوب العالمي، بينما تتدفق الأرباح إلى الشركات العابرة للقوميات في الشمال «أو إلى نخب محلية متحالفة/تابعة لها».

خصّصت مبادرة الحزام والطريق موارد تقدَّر بأكثر من 1,4 تريليون دولار لبناء شبكة من الطرق السريعة العملاقة وخطوط السكك، والموانئ والمطارات عبر آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية

البنية التحتية للدولة وسلطة الشركات

لعبت دول الجنوب العالمي دوراً نشطاً في صعود العناقيد اللوجستية، غالباً تحت راية التنمية والتحديث. فالاستثمارات العامة الضخمة في البنية التحتية– الموانئ، الطرق السريعة، السكك الحديدية، المطارات– شرط مسبق لقيام هذه العناقيد. وفي حالات كثيرة، «ضحّت الحكومات مليارات لا تحصى» في «توسيع وتعميق» البنية التحتية اللوجستية، أملاً في جذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز الصادرات. ويتجسّد هذا الجهد الذي تقوده الدولة في مبادرات، مثل: «مبادرة الحزام والطريق» الصينية، التي أطلقت عام 2013 وخصّصت موارد غير مسبوقة تقدَّر بأكثر من 1,4 تريليون دولار لبناء شبكة من «الطرق السريعة العملاقة، وخطوط السكك، والموانئ، والمطارات» عبر آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ورغم تقديمها كتنمية متبادلة، فإن هذه المشاريع تخلق عملياً ممرات لوجستية جديدة تربط الجنوب العالمي بالصين وغيرها من الأسواق. وبحلول 2019، شملت المبادرة أكثر من 900 مشروع بنية تحتية. وتشغّل هذه المشاريع أعداداً هائلة من العمال عبر القارات– عمال يملكون بدورهم قدرة كامنة على «إيقاف هذه المشاريع» عبر الفعل الجماعي.

غير أن الإنفاق العام يقترن عادة بتحالفات مع الشركات وسياسات موالية لرأس المال. وكما يلاحظ شيفي، فإن «العناقيد اللوجستية أمثلة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص»، وتتطلب توفير الحكومة للأراضي وتغييرات التنظيم والخدمات إلى جانب الاستثمار الخاص. وغالباً ما «يحدّد مدى قوة هذه الشراكة نجاح العنقود»، لأن الحكومات تتحكم بالمدخلات الحاسمة، بينما تجلب الشركات التكنولوجيا وروابط سلاسل الإمداد. عملياً، يقود ذلك حكومات كثيرة إلى تقديم تنازلات واسعة لتلبية احتياجات الشركات اللوجستية. ففي بلدان عدة، تقدّم المناطق الحرة والحدائق اللوجستية إعفاءات ضريبية، واستيراداً دون رسوم، وتخليصاً مبسّطاً، وإعفاءات من قوانين العمل، أو البيئة لجذب الشركات متعددة الجنسيات.

وعلى سبيل المثال: غالباً ما تحدّ المناطق الاقتصادية الخاصة في جنوب آسيا وأفريقيا من النقابات المستقلة والإضرابات، بما يضمن «قوى عاملة خالية من النقابات». وفي بنغلاديش، كانت الإضرابات محظورة في مناطق معالجة الصادرات حتى وقت قريب، ولا تزال «لجان الرفاه» تقيّد التمثيل العمالي الحقيقي. وفي الهند، خفّفت حكومات ولايات متنافسة على استثمارات لوجستية قوانين العمل، واستخدمت القوة لقمع احتجاجات العمال في الممرات الصناعية. تعكس هذه التدابير ما يصفه كيم مودي بنموذج الدولة النيوليبرالية «المتواطئ بنشاط» في «تدمير مستويات المعيشة والعمل وتقويض المقاومة المنظمة عبر التشريع وأحكام القضاء والقوة الصريحة». عالمياً، استخدمت الشركات تهديد نقل عملياتها كـ «ابتزاز اقتصادي» لانتزاع إعانات عامة وتنظيمات متساهلة، ففي أمريكا وحدها كانت الشركات تستخرج أكثر من 80 مليار دولار سنوياً من الحوافز المحلية بحلول 2012. ومن المعقول افتراض أن تنازلات مماثلة، أو أكبر، تُمنح في سياقات الجنوب العالمي، حيث تشعر الحكومات بضغط أشد لجذب رأس المال.

وتشمل تحالفات الدولة–الشركات في اللوجستيات أيضاً رأسماليين محليين نافذين. ففي أمريكا اللاتينية وأفريقيا، قد تُدار امتيازات محطات الموانئ، أو احتكارات الشحن البري من قبل نخب محلية، أو شركات مرتبطة بالمؤسسة العسكرية، بالشراكة مع عمالقة الشحن العالميين. وقد تفضي هذه التحالفات إلى فساد وقرارات «تكنوقراطية» تُهمّش مصالح المجتمعات المحلية. وغالباً ما تتجاوز توسعات الموانئ معارضة السكان، ما يؤدي إلى فقدان صيادين أو مزارعين لمصادر رزقهم لإفساح المجال لساحات الحاويات والطرق السريعة. وتتوزع فوائد تطوير العناقيد «بنية حديثة، بعض الوظائف» على نحو غير متكافئ، فتؤول إلى المراكز الحضرية والنخب، بينما تقع الكلف «التهجير، الأجور المتدنية، أعباء الديون العامة» على العمال والمجتمعات الريفية وشبه الحضرية.

بين اليأس والجموح: السياسة كاختبار للزّمن لا للّحظة

ما نعيشه اليوم في سورية قاسٍ، ثقيل، ومؤلم إلى حدّ يختبر قدرة البشر على الاحتمال. لكن هذا الواقع، مهما بلغ من القسوة، ليس خارج الزمن، ولا معلقاً فوق قوانينه. التاريخ لا يتوقف عند لحظة، ولا يمنح أي مرحلة صفة الأبدية، إلا إذا سلّمنا نحن بذلك. من هنا، فإن رفض اليأس ليس موقفاً رومانسياً ولا إنكاراً للواقع، بل خياراً عقلانياً – معرفياً، يقوم على فهم عميق لطبيعة التاريخ وحركة المجتمعات.

■ حسان ثابت

الدفاع عن القيم، في السياسة كما في الفكر، لا يُقاس بنتائجه الآنية، بل بتراكم أثره عبر الزمن. اللحظة الراهنة عابرة بطبيعتها، أما ما يُزرع فيها من أفكار ومواقف، فهو ما سيبقى حاضرا في ذاكرة التاريخ، إما بوصفه فعل شجاعة وإقداما، أو بوصفه استسلاما.

اليأس، في جوهره، ليس توصيفا موضوعيا للواقع، بل استسلاما له. هو افتراض مضمر بأن اللحظة الراهنة قدر نهائي، وأن ما نعيشه اليوم هو سقف التاريخ وحدوده القصوى. غير أن التاريخ، إن كان يقدم درسا واحدا متكررا، فهو أنه لا يعترف بالانسداد الدائم. كل لحظة، مهما بدت خانقة ومغلقة، هي مؤقتة بالضرورة، ما لم نُحوّلها نحن بإرادتنا إلى نهاية.

السؤال الحقيقي الذي ينبغي طرحه ليس: هل الواقع مظلم؟ فهذا أمر بات بديهيا. بل السؤال هو: هل توجد قوى سياسية أو فكرية قادرة على فهم هذا الواقع، والسعي إلى تغييره، والعمل على توفير أدوات التغيير، وتمتلك الشجاعة والإرادة لتحمّل كلفته؟ هنا فقط، يصبح النقاش ذا جدوى.

التجربة التاريخية زاخرة بالأمثلة التي تؤكد هذه الحقيقة:

–لو أن غاليليو انطلق من لحظة محاكمته، ومن تحالف الكنيسة مع السلطة السياسية ضده، لما تجرأ على الدفاع عن فكرة دوران الأرض. في زمنه، كان العالم كله تقريبا يقف في الضفة الأخرى، وكان التراجع عن الحقيقة شرطا للنجاة. لكنه اختار الحقيقة على السلامة، فانهزم في اللحظة، وانتصر في التاريخ.

–لو أن باروخ سبينوزا توقف عند لحظة نبذه وطرده من جماعته، والتحريض عليه اجتماعيا وأخلاقيا، لما أصبح أحد الآباء المؤسسين للفلسفة الحديثة. الإقصاء لم يُلغ الفكرة، بل منحها عمقا وجذرية، وحوّلها إلى ركيزة من ركائز العقل النقدي.

–كارل ماركس عاش مطاردا ومنفيا، في فقر مدقع، وفقد أبناءه واحدا تلو الآخر. لو قاس العالم بميزان لحظته الشخصية والسياسية، لما أصبح أحد أكثر المفكرين تأثيرا في الألفية الماضية. لكن ما بدا هزيمة شخصية، تحوّل لاحقا إلى منعطف فكري عالمي.

–خلال الحقبة المكارثية في الولايات المتحدة، بدا وكأن الفكر الحر هُزم نهائيا... مفكرون وفنانون طُردوا من أعمالهم، سُجنوا، نُفوا معنويا، وأعدم روزنبرغ بتهمة الشيوعية. في تلك اللحظة، انتصرت السلطة. لكن بعد سنوات قليلة، تحولت المكارثية نفسها إلى وصمة عار، وتبرأ منها حتى من صنعها، وأصبح ضحاياها رموزا للحرية.

–في العراق، أعدم فهد «يوسف سلمان يوسف» عام 1949 بعد تعذيب قاس. اعتقدت السلطة أنها أنهت الخطر إلى الأبد، لكنها في الواقع صنعت رمزا. الفكرة التي أريد لها أن تُدفن، تحولت إلى جزء من الوعي الشعبي لعقود.

–نيلسون مانديلا قضى 27 عاما في السجن، وكان يُقدَّم للعالم بوصفه «إرهابيا». لو استسلم لمنطق اللحظة، لما خرج ليقود واحدة من أهم عمليات الانتقال السياسي في القرن العشرين، وينهي نظام الفصل العنصري.

لا يختلف السياق السوري عن هذا المسار التاريخي العام.

–لو أن يوسف العظمة انطلق من إذعان الملك فيصل لإنذار غورو، لما أصبح أيقونة في التاريخ السوري.

– لو أن سلطان باشا الأطرش استسلم للحصار والمجازر، لما تحوّل إلى أحد أبرز رموز سورية الحديثة.

– فرج الله الحلو تحدّى ديكتاتورية الوحدة، وذوّب جسده بالأسيد، لكن الوحدة نفسها انهارت بعد عامين، وبقي موقفه شاهدا على العلاقة العميقة بين الديمقراطية والوطنية.

– عبد العزيز الخير، الملاحق والمعتقل والمختطف منذ عام 2012، ورجاء الناصر، تم تغييبهما حتى الآن، بينما انتهت السلطة وتلك المعارضة التي خوّنتهما إلى مزبلة التاريخ، وفشلوا جميعا في محو المعنى.

الدرس واضح... قد تنتصر السلطات والظلام في اللحظة، لكن الأفكار تنتصر في التاريخ، الموقف السياسي الصحيح لا يسير في خط مستقيم، لكنه في محصلته مسار ارتقائي، ثابت طويل النفس.

اللحظة الراهنة عابرة بطبيعتها أما ما يُزرع فيها من أفكار ومواقف فهو ما سيبقى حاضراً في ذاكرة التاريخ إما بوصفه فعل شجاعةً وإقداماً أو بوصفه استسلاماً

الجموح... الوجه الآخر

غير أن اليأس ليس الخطر الوحيد في مسار تاريخ الشعوب والحركات والافراد، فكما الإحباط حالة نفسية تخالف الحركة الدائمة في التاريخ، يأتي الجموح والاندفاع الأعمى والسعي إلى القفز حول حقائق الواقع الموضوعي وتناقضاته وتوازناته. الجموح هنا ليس نقيض اليأس، بل وجهه الآخر... اندفاع قائم على أوهام، بناء على وعود من هذه الدولة او تلك، أو على تغيّر طفيف يظنه المتوهم نصرا كاسحا ونهائيا.

الخطاب القومي الذي كان الملايين يصفقون لمقولاته، انتهى في مصر إلى دولة مكبلة بألف قيد وقيد، وهو الذي كان من المفروض أن يوحد العرب من المحيط إلى الخليج لم يستطع الحفاظ حتى على وحدة سورية والعراق.

الشعبوية ومشكلات نموذج «الدولة الوطنية» حولت تلك الحركة المليونية الى تشرذم وانقسام. في الحالة السورية الراهنة، يُترجم هذا الجموح لدى سلطات الأمر الواقع إلى شروط مسبقة، وموقف قطعي، وذرائعية، وخطاب استعلائي، والارتهان بالضرورة لداعم دولي أو إقليمي.

أسوأ نماذج هذا الجموح أن يتخذ بعدا قوميًا أو طائفيًا، فيتحول من رد فعل إلى مشروع انقسام مجتمعي.

الجموح ظاهرة شعبوية يشترك فيها ملايين الناس البسطاء، خلف شعارات تحاكي هواجسهم دون أن توجد الأساس المادي لحلها.

الإحباط والجموح، رغم تناقضهما الظاهري، يشتركان في الجوهر نفسه... العجز عن بناء سياسة عقلانية طويلة النفس، قادرة على الصمود أمام قسوة اللحظة دون الارتهان لها.

بين اليأس والجموح، لا خلاص إلا بالسياسة بوصفها عملا تاريخيا، وباعتبارها علما له قوانينه لا انفعالا آنيا، بالتوازي مع منظومة قيمية تجمع بين الصدق مع الناس والاستعداد للتضحية ونكران الذات.

توقّعات للعام الجديد: النظام ومحاولة استيعاب اللحظة

من تداعيات التوازن العالمي والكبح النسبي للحرب والإبادة والتفكيك وإغراق غالبية شعوب العالم بواقع من الصراع على البقاء، هو تلك المساحة من حاجة للنظام العالمي لممارسة الهيمنة الفكرية التي تمنع ذلك القسم الذي لا زال يملك مساحات من التفكير والفعل من إمساك المبادرة، عبر حرفها والتشويش عليها وبالتالي شلها. ومن أدوات هذا الاتجاه الذي يظهر بمظهر المحايد والداعية هو الطفل المدلل وقوة احتياط آلة الدعاية والهيمنة ورأس حربتها الأكثر «تقدمية» الفيلسوف والمفكر والمؤثر «الإسرائيلي» يوفال هراري.

■ د. محمد المعوش

مجدداً، عن العلامات المرعبة للتحول

على الرغم من اختلاف اللغة في توصيف اللحظة التاريخية عالمياً فإن الموقف الماركسي كما الموقف الـ«لا ماركسي» الأكثر تجريداً الذي يحاول الظهور بمظهر «الموضوعية». كلا الموقفين يلتقيان على أننا في لحظة قطع تاريخية من عمر البشرية ككل وليس فقط تحول في ظل الرأسمالية. وبينما يُفهم هذا القطع من الموقع الماركسي على أنه وصول المجتمع الطبقي إلى حدوده التاريخية وبالتالي ضرورة تجاوزه، فإن الموقف الآخر، غير الماركسي والذي يعني ضمنياً عدم الخروج عن إحداثيّات المجتمع الطبقي، وعلى الرغم من اعترافه بهذه الحدود فإنه أولاً يعرّفها دون وضعها في السياق الاقتصادي–السياسي التطوري للمجتمع البشري، أي يفرّغها من مضمونها الثوري الدافع باتجاه تجاوز المجتمع الطبقي. هذا الموقف يعترف بكل التحولات تقريباً وصراحة إلا ربطها وكشف معناها نسبة للمجتمع الطبقي. فهو يعترف بأن علاقة الإنسان بالطبيعة لم يعد ممكناً لها الاستمرار على ما هي عليه، ويعترف بأن دخول التكنولوجيا الذكية تعيد تعريف العلاقات والمؤسسات وعلاقة الإنسان بنفسه وبالمجتمع، وبأن الإنسان لم يعد يجد معنى في الحياة، وبأن الإنسان يعيد حالة اغتراب شاملة يطلق عليها «تقنياً» الاغتراب الزمني، أي عدم القدرة على عيش اللحظة الراهنة مقابل إما الحنين الرومنسي إلى الماضي أو التطلع إلى المستقبل دون القدرة على الإمساك بآلياته يقينياً، وغيرها من العلامات. وهذا الاعتراف من قبل الموقف غير الماركسي ليس إلا دليلاً على اتضاح الجوهر التاريخي للمرحلة، وبالتالي محاولة من قبل قواعد النظام على استيعاب التعاطي معه وحرف احتمالاته المهددة للمجتمع الطبقي.

النموذج الأوضح: يوفال هراري

يشكّل هراري، اسم أشرنا إليه سابقاً، رأس حربة استيعاب هذا الوضوح في المرحلة التاريخية، من خلال التقاط الاتجاه العام الذي لا يمكن وقفه موضوعياً، ومحاولة تعليبه بغير حقيقته. كتب هراري ومقابلاته وندواته حازت مئات الملايين من المبيعات والمتابعات حول العالم، كما ترجمت كتاباته لأكثر من 65 لغة. هراري هذا الذي يظهر على المسرح، كما على التلفاز، وفي المجلات، وعلى صفحته الخاصة، وفي البرامج الحوارية، يملأ الفضاء «الفكري» عالمياً، وهذا بحد ذاته له معنى ضمني حول هامش الحركة والدعم والرعاية الذي يحظى بها هذا «المفكر التجاوزي المستقبلي». وعلى قناة «مستقبل الوجود» التي أطلقها مؤخراً «منذ نحو الشهرين»، له عدة كلمات مسجلة، مع خلفية طبيعية «في محاولة توظيف المعنى الجمالي اليوم للطبيعة إلى جانب التوظيفات لجماليات أخرى من أجل التأثير البصري على الوعي المغترب» لا يقول فيها الكثير الجديد، بل يعيد التأكيد على شكل تنبؤات للعام الجديد، على ما قاله سابقاً من أننا وصلنا اليوم إلى نقطة مفصلية من تاريخ البشرية حيث إن المؤسسات والقيم وأنماط الحياة والممارسات المعروفة لقرون لم تعد صالحة ومطلوب تجاوزها، كون الأزمة التي تصيبها تخلق أزمة معنى للإنسان ولا يقين وجودي، في لحظة شديدة التسارع والتعقيد. ولكن الجديد الذي يعلنه هراري في محاولة للتأثير كما للتعريف هو أن العام القادم، أي 2026، سيشهد أزمة، ليست اقتصادية، بل «عاطفية»، حيث ستتكثف فيها كل الأسئلة حول مستقبل نمط الحياة على الكوكب نتيجة غياب الإجابات حول الأزمات التي نعيشها وخاصة قضية التكنولوجيا والوحدة وغياب المعنى والتسارع الشديد والمسؤولية الفردية. ولكن بالنسبة لهراري، الذي يملأ خطابه بمؤثرات رنانة تطال ما يفكر به المشاهد من أسئلة موضوعية، وهذا ما لا تقوم به بالشكل الكافي أيّ من المؤسسات الصاعدة، مما يجعلها أقل قدرة على مخاطبة العمق الحضاري للحظة التاريخية بهذا التفصيل الملموس للمعاناة الروحية والنفسية المطروحة، بالنسبة لهراري فإن ما نحتاج إليه هو «ثورية نفسية» في كيفية علاقتنا بالعالم. يا لهذا الوضوح غير الثوري كون هراري نفسه يفرغه من مضمونه حين يحيله لا إلى تغيير في كيفية الحكم ولا التشريع ولا أي «تحويل خارجي»، بل انتقال «داخلي» إرادوي في السلوك، أي «ثورة وعي» محض. ولهذا أطلق هراري هذا «الحوار» مع المشاهد على قناته الجديدة التي أطلقها من أجل الوصول إلى قواعد عقلية مشتركة لمواجهة هذا التفكك في المعنى ونمط الحياة والمؤسسات.

هراري هذا هو «إسرائيلي» أساساً ويعترف بما يسمى «حق» الكيان الصهيوني «بالدفاع عن النفس»

مجدداً: في المحاولة ومعناها

إن هراري في كونه رامزا مكثفا للحقل الأيديولوجي والصراع ضمنه، هو تأكيد على الطبيعة النوعية للمرحلة، التي لا يجب في أي لحظة نسيان موقعها في تاريخ البشرية ليس فقط من أجل الإمساك بمدى خطورتها، ولكن أيضا بمدى غناها وما تحمله من كوامن في تجاوز المجتمع الطبقي. وإن هراري هو تأكيد على رعب قوى الهيمنة من هذا الاحتمال. وهو أيضا دليل على شدة اليقظة لديها من خلال الاقتراب أقصى ما يمكن من المعنى الضمني للمرحلة ولكن مع تشويه وحرف هذا المعنى. هذا الرعب يظهر كميا من خلال تواتر حضور هراري «هناك فيديو على هذه القناة الجديدة له كلّ يوم»، وثانيا من خلال مضمون كلماته التي يدق فيها ناقوس الخطر عن أننا «لا نملك ترف الوقت وعلينا التصرف سريعا قبل فوات الأوان». هراري هذا، الذي هو «إسرائيلي» أساسا، ويعترف بما يسمى «حق» الكيان الصهيوني «بالدفاع عن النفس»، وباستهزائه بالدول «الديكتاتورية» كروسيا وكوريا الشمالية والصين، وبنقده للديمقراطية «وبأزمتها اليوم» لكن مع الاعتراف بكونها نظام الغرب الليبرالي الذي يشهد صعوبات نتيجة تحولات «خارجية»، لا في كونها أساسا نظام هيمنة ناعم، وفي تغييبه بالكامل للتحليل الاقتصادي–السياسي، بل في انتقاله من موضوع لآخر في محاولة لأسر المشاهد من خلال خطاب ذي ثقل نفسي شديد، لغاية التأثير والجذب والتعمية تجاه جمهور شديد العطش للإجابات، ولمستوى كهذا من التحليل، إن هراري هذا لا يعدو كونه ظاهرة من ظواهر الأزمة العميقة للمجتمع الطبقي، الذي وإن تقدمت فيه قوة تحمل مشروعاً حضارياً على مستوى اللحظة نفسها فإنها قادرة على صنع فارق تاريخي. هذه القوة النقيضة تتقدّم ولكن ببطء.

برد دمشق... حين تصبح التدفئة امتيازاً لا حقاً

مع أولى نوبات البرد في دمشق، لا يبدأ الشتاء من النوافذ ولا من الغيوم، بل من الأسواق. من واجهات محال مدافئ المازوت، حيث ارتفعت الأسعار بوتيرة صادمة، وكأن البرد نفسه أصبح سلعة تُتداول بلا رحمة.

قبل شهر فقط، كانت المدفأة الصغيرة تُباع بحدود 300 ألف ليرة، أما اليوم فقد قفزت إلى 650 ألفاً. الأحجام الأكبر والنوعيات الأفضل تتراوح بين 900 ألف ومليون ونصف، أرقام لا تشبه دخل أغلب السوريين بشيء. ومع أن أسعار المازوت نفسها مرتفعة، إلا أن التدفئة به تبقى– مقارنة بالكهرباء والغاز– الأكثر جدوى وأقل انقطاعاً، ما جعل الطلب يتجه نحوه رغم الكلفة الثقيلة.

في المقابل، تراجع الطلب على مدافئ الكهرباء والغاز بعد الرفع الكبير للتسعيرة، إذ تحولت فاتورة الكهرباء إلى كابوس، وأسطوانة الغاز إلى عبء مؤجل، لا يُشعَّل إلا للضرورة القصوى.

النتيجة؟ خيارات التدفئة تضيق، والأسعار تتسع، والفقراء يُدفعون إلى الزاوية.

سوق بلا رقابة... وأسعار بلا خجل

سوق مدافئ المازوت ومتمماتها يبدو خارج أي رقابة حقيقية. الفوارق السعرية بين محل وآخر كبيرة، وأحياناً صادمة، وتختلف باختلاف الحي والمكان و«مزاج» التاجر. المواصفات غير واضحة، الجودة متقلبة، ولا معيار يحكم إلا القدرة على الدفع. من يملك المال يختار، ومن لا يملكه يُنصَح بالصبر... أو بالتحمّل.

وهنا، لا يمكن تجاهل تصاعد معدلات الاستغلال. فالبرد لا ينتظر، والأطفال لا يحتملون، والمفقرون لا يملكون ترف المقاطعة أو الانتظار. فيُدفعون للشراء بأسعار يعلم الجميع أنها غير عادلة، لكن لا أحد يوقفها.

حين يفقد المفقرون الأمل

الأقسى في هذا المشهد ليس الأرقام، بل الوجوه. أطفال ينامون بملابسهم الثقيلة، أيادٍ صغيرة متشققة من الصقيع، وبيوت يغلّفها البرد أكثر مما تغلّفها الجدران. عائلات فقدت أي أمل بالحصول على وسيلة تدفئة حقيقية مع بدء فصل الشتاء، وتتعامل مع البرد كقدر لا كأزمة يمكن حلها.

الشتاء هنا لا يعني المطر فقط، بل يعني الإذلال اليومي... حساب ساعات تشغيل المدفأة، إطفاؤها قبل أن ينام الأطفال، والقلق من مرض لا يُعالَج لأن التدفئة كانت أول ما تم الاستغناء عنه.

غضب مشروع... ومسؤولية غائبة

الغضب اليوم مشروع، ليس على جشع بعض التجار فقط، بل على السياسات الحكومية التي رفعت أسعار الكهرباء والمازوت والغاز دفعة واحدة، دون توفير بدائل حقيقية أو حماية للفئات الأضعف. حين تُرفع الأسعار بلا ضبط للسوق ولا دعم للفقراء، يصبح البرد عقوبة جماعية، لا ظرفاً طبيعياً.

التدفئة ليست كماليات. هي حق إنساني أساسي، خصوصاً للأطفال وكبار السن. وأي دولة لا تضع هذا الحق في صلب سياساتها، تترك مواطنيها عراة أمام الشتاء، مهما كثرت التصريحات.

في دمشق، البرد هذا العام ليس أشد من الأعوام السابقة، لكن القدرة على مواجهته هي التي انهارت.

فبين مدفأة يتضاعف سعرها، وسوق بلا رقابة، وحكومة ترفع التسعيرة، يبقى المفقرون وحدهم في مواجهة الصقيع... بلا نار، ولا عدالة، ولا أمل قريب.

قاسيون
2026
قيمة الاشتراك السنوي للأفراد 6000 ك
انطلاق حملة الاشتراكات السنوية
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار
للاطلاع على منصات التواصل الاجتماعي التابعة لحزب الإرادة الشعبية عن طريق رمز الـ QR: